

معالم المنهج السلفي في التأليف العقدي
ونقض دعوى اعتمادهم على
الضعاف والمنكرات

معالم المنهج السلفي في التأليف العقدي
ونقض دعوى اعتمادهم على
الضعاف والمنكرات



الحمدُ لله الذي رَفَعَ بِالْعِلْمِ أَقْوَامًا، وجَعَلَ فِي آثَارِ السَّلَفِ حُجَجًا وَنُورًا،
والصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِهِ الْأَمِينِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ، أَمَّا
بعدُ:

فقد اعتنى السلفُ الصالحُ بالعقيدةِ أعظمَ العناية، وصنّفوا فيها المؤلّفات،
وبوّبوا المسائل، ودوّنوا السنن، وجمعوا الآثار؛ ليسلمَ الدينُ من التحريف،
ولتقومَ به الحُجَّةُ عَلَى المخالفين.

فظهرت كتبٌ جليّةٌ كـ «السُّنَّة» لعبدِ الله بنِ أحمد، و«الشرعية» للآجُرِّي،
و«الإبانة» لابنِ بَطَّة، و«أصولُ السُّنَّة» لغيرِ واحدٍ من الأئمة؛ كانت نبعا صافيا
لعقيدةِ السلف، ومَناراتٍ عَلَى طريقِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجماعة.

لكنْ مع ضعفِ الانتماءِ العلميِّ والشرعيِّ فِي العصرِ الحديث، وتساهلِ كثيرٍ
من الكُتّابِ المعاصرينِ فِي إطلاقِ الأحكامِ عَلَى تراثِ السلف؛ ظهرت دعاوى
تطعنُ فِي هذه المصنّفاتِ الجليّة، بزعمِ أَنَّها حُشِيَتْ بِالْأَحَادِيثِ الضعيفة، والآثارِ
المنكَرةِ والموضوعات، أو أَنَّها خَلَّتْ من الترتيبِ والتوثيقِ العلمي، أو أَنَّها لا
تُبنى عَلَيْهَا العقائدُ والأحكام؛ لِأَنَّها تُخَالِفُ "المنهجَ الأكاديميَّ الحديث"،
بحسَبِ تعبيرِاتهم.

وطريقةُ السلفِ فِي تقريرِ العقائدِ والعلومِ قائمةٌ عَلَى الوضوح، والتجرّدِ من
زخارفِ القول، مع الالتزامِ بالنقلِ والأثر، وسلوكِ الجادّةِ فِي تقييدِ المسائل، دونَ
تكلّفٍ فِي الاصطلاحات، أو غلوٍّ فِي صناعةِ الأطُرِ النظريةِ المجرّدة.

غير أنَّ المتتبَّعَ لكتاباتٍ كثيرٍ من المعاصرينَ في العقيدةِ والفقهِ وأصولِ الدين، يلحظُ تأثيرًا بالغًا بالنمطِ الأكاديميِّ الغربيِّ في عرضِ المسائلِ وتقعيدِها، حيثُ يطغى على الكتاباتِ:

- الاهتمامُ المُفرطُ بالمقدماتِ النظرية،
 - والإغراقُ في التعريفاتِ الاصطلاحيةِ المُعقَّدة،
 - واستحضارُ تقسيماتٍ فنيةٍ وفلسفيةٍ لا علاقةَ لها بمنهجِ أهلِ السُّنة،
- حتى غدتْ كثيرٌ من الدراساتِ أشبهَ بتمارينَ نظريةٍ مجردة، تنأى عن روحِ الوحيِ وأثرِ السلف، وتنقطعُ عن طريقةِ الأئمةِ الأعلام.
- وقد وُجدَ هذا التأثيرُ في أشكالٍ متعددة:
- فمنهم مَنْ جعلَ تقريرَ التوحيدِ يُقدِّمُ بمفاهيمِ الفلاسفةِ كالتجريدِ والتعالِي والعليَّةِ والماهية، لا بنصوصِ الوحيِ وكلامِ السلف.
 - ومنهم من استعارَ طرائقَ المتكلِّمينَ في عرضِ المسائلِ، فجعلَ التعريفاتِ النظريةَ والإطلاقاتِ المنطقيةَ هي الأصل، والنصوصَ الشرعيةَ شواهدَ تابعة.
 - ومنهم مَنْ تشبَّهَ بالمناهجِ الغربيةِ في تحليلِ الخطاب، أو فهمِ التراث، أو عرضِ الجدليات؛ على حسابِ صفاءِ المنهجِ النقليِّ والاتباعي.
- وهذا الانسلاخُ المنهجيُّ قد لا يظهرُ أوَّلَ أمره، لكنَّ نتائجهُ خطيرةٌ، من أهمِّها:

- تشويش المفاهيم العقديّة عند القراء وطلبة العلم،
 - وإضعاف صلة الباحثين بالميّراث السلفي،
 - وتغريب العلوم الشرعيّة عن أصولها،
- حتى صارت كثير من الرسائل الشرعيّة لا يُفرّق بينها وبين كتابات الفلاسفة الغربيّين أو العلمانيّين في طريقة العرض والتقرير، والنّفرة الحاصلة من هؤلاء الأكاديميّين من كُتب السلف والآثار إنّما هي من نفثة الكبر الذي أصابهم من علوم وطرائق ومنهج أسلافهم الفلاسفة.
- وقد تميّز منهج أهل الحديث بخصائص عظيمة في صياغة العقيدة وكتابتها، حيث اعتمدوا في مصنّفاتهم على:
- النصوص الشرعيّة من الكتاب والسنة،
 - وعلى ما صحّ من أقوال الصحابة والتابعين،
 - دون خوض في طرائق المتكلّمين أو الفلاسفة أو أهل الجدل والمنطق.
- فكانت مصنّفاتهم تتسم بـ:
- الوضوح والصفاء،
 - والسلامة من الشُّبهات،
 - والقوة في الاستدلال،
 - والبعد عن التكلّف والتّقييد المجرد.
- ومع هذا المنهج المبارك، فقد تعرّضت كُتب أهل الحديث في العقيدة في

الأزمة المتأخرة لجملة من الطعون والشبهات، منها:

- دعوى أنها بُنيت على رواياتٍ ضعيفةٍ أو منكرة،
- وأنها خالية من الترتيب المنهجي،
- أو أنها لا تصلح في مقام الاحتجاج العلمي المعاصر،
- أو أنها ليست إلا تجميعاً غير منضبط لمرويات لا ترقى لأن تُبنى عليها أصول الدين.

ومما زاد في تأجيج هذه الطعون:

- غلبة التصورات الأكاديمية المستوردة،
- وشيوع الطرق الكلامية في التعامل مع قضايا العقيدة،
- حتى صار بعض المنتسبين إلى العلم يستنكرون كل ما لا يُبنى على الأسلوب الفلسفي أو التقريري.

ومن هنا، جاءت هذه الورقات لطرق هذا الموضوع المهم، ولعلها توفيق إلى:

١. بيان الهيكلية العلمية التي سلكها أئمة أهل الحديث في تأليف كتب العقيدة.

٢. كشف مصادرهم وأصولهم في التلقي والاستدلال.

٣. إبراز المميزات المنهجية لكتبهم.

٤. والرد على الشبهات المثارة حول ضعف الأسانيد أو الاضطراب في البناء.

وكل ذلك باختصار إذ تناولت هذا الموضوع في كتاب لي موسع يسر الله إخراج الطبعة الجديدة منه.

نسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، ونافعاً لعباده الموحدين، وصاداً للباطل، ومبيناً لحق السلف الصالح، الذين هم أعلم الأمة وأبرها قلوباً وأقومها سبيلاً.

أنبه إلى قاعدة مهمة:

إِنَّ مِمَّا تَقَرَّرَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ الْعَقِيدَةَ لَا تُؤْخَذُ إِلَّا مِنْ طَرِيقِ الرَّاسَخِينَ فِي الْعِلْمِ، الْعَارِفِينَ بِالنُّصُوصِ، الْمُتَقَنِينَ لِلرَّوَايَةِ، الضَّابِطِينَ لِلدِّرَايَةِ. وَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْأُمَّةِ بِرِجَالٍ نَذَرُوا أَنْفُسَهُمْ لِحِمْلِ هَذَا الدِّينِ: جَمْعًا، وَتَمْحِصًا، وَنَشْرًا، وَعَلَى رَأْسِهِمُ أَئِمَّةُ الْحَدِيثِ الْكِبَارُ الَّذِينَ أَلْفَوْا كِتَابَ الْإِعْتِقَادِ الْمُسْتَدَّةِ.

وَمِمَّا تَتَابَعَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ: أَنَّ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةَ هُمُ أَرْكَانُ عِلْمِ الْحَدِيثِ رَوَايَةً وَدِرَايَةً، وَوَضَعُوا أَصُولَهُ، وَأَعْلَمُوا النَّاسَ بِرِجَالِهِ وَأَسَانِيدِهِ، وَأَشَدُّهُمْ ثَبَاتًا فِي الْأَخْبَارِ.

وهذا يُسْقِطُ مِنْ أَصْلِهِ دَعْوَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ كِتَابَ الْعَقِيدَةِ الَّتِي صَنَفَهَا أُولَئِكَ الْأَئِمَّةُ مَلِيَّةٌ بِالْمَنْكَرَاتِ وَالْمَوْضُوعَاتِ وَالْآثَارِ الْوَاهِيَةِ؛ فَإِنَّ هَذَا الزَّعْمَ يُنْقَضُ مِنْ جِهَتِهِ التَّارِيخِيَّةِ وَالْعِلْمِيَّةِ وَالْحَدِيثِيَّةِ جَمْلَةً وَتَفْصِيلًا.

• فهذا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ (ت: ١٩٨هـ)، مِنْ أَئِمَّةِ أَهْلِ مَكَّةَ، وَكَانَ رَأْسًا فِي مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ، وَلَهُ رِسَالَةٌ فِي السَّنَةِ.

• وَالْحَمِيدِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ (ت: ٢١٩هـ)، مِنْ كِبَارِ حُفَاطِ الْحَدِيثِ، وَلَهُ

رسالة في السُّنة.

- ثم يأتي الإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، إمام أهل السُّنة، وعَلَّمَ المحدثين، الذي قال فيه علي بن المديني: «كان أعلم الناس بالحديث»، وقال إسحاق بن راهويه: «كان عنده من العلم ما ليس عند أحد».
 - وعلي بن المديني (ت: ٢٣٤هـ)، هو إمام العلل بلا منازع، وكان البخاري يُجِلُّه جدًّا ويقول: «ما استصغرت نفسي عند أحدٍ إلا عند علي بن المديني».
 - وقتيبة بن سعيد (ت: ٢٤٠هـ)، من شيوخ أصحاب الكتب الستة.
 - ومحمد بن يحيى الذهلي (ت: ٢٥٨هـ)؛ قال السُّلَمي: سألت الدارقطني: من تقدّم من محمد بن يحيى وعبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي؟ فقال: محمد بن يحيى.
- وقال: من أحبّ أن ينظرَ ويعرفَ قُصورَ علمه عن علم السلف، فليُنظرَ في (علل حديث الزهري) لمحمد بن يحيى.
- وقال ابن خزيمة: حدثنا محمد بن يحيى الذهلي إمام عصره، أسكنه الله جنته مع محبيه.
- وقال أبو بكر النيسابوري: سمعتُ محمد بن يحيى يقول: قال لي علي بن المديني: أنت وارث الزهري.
- ومن بعدهم: أبو زرعة الرازي (ت: ٢٦٤هـ)، وأبو حاتم الرازي (ت: ٢٧٧هـ)، وهما من أعمدة علم الجرح والتعديل، وكانا يُقدِّمان في معرفة العلل.

يقول مسلم: "عرضت كتابي هذا المسند على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار أن له علة؛ تركته، وكل ما قال: إنه صحيح وليس علة؛ أخرجه".

- ثم تلامذة الإمام أحمد: كأبي بكر المروزي (ت: ٢٧٥هـ)، والأثرم (ت بعد ٢٦٠هـ)، وكلاهما من خُصَّ أصحاب الإمام أحمد.
- ويليهما حربُ الكرماني (ت: ٢٨٠هـ)، كان من كبار الحفاظ في زمانه.
- وعيسى بن يونس الترمذي (ت: نحو ٢٩٧هـ).
- ثم جاء ابنُ أبي داود عبدُ الله بنُ سليمان (ت: ٣١٦هـ)، صاحب كتاب «السُّنَّة».
- وكذلك الحسنُ بنُ عليّ البرهاري (ت: ٣٢٩هـ)، شيخُ الحنابلة في وقته، وصاحبُ كتاب «شرح السُّنَّة»، وكان آيةً في معرفة الأثر.
- ثم الأجرِّي (ت: ٣٦٠هـ)، صاحبُ كتاب «الشریعة»، وهو من أنفَسِ كتبِ الاعتقاد، وأوسعها جمعاً، وأوثقها سنداً، وكان مُحَدِّثاً كبيراً.
- ومنهم الخلال (ت: ٣١١هـ)، جامعُ أقوالِ الإمام أحمد، وكتابه «السُّنَّة» يُعَدُّ من أمّهاتِ كتبِ الاعتقادِ المسندة، وهو من أئمةِ أهلِ الحديثِ ضبطاً ونقلًا وتحريراً.
- وابنُ بطة العُكْبَرِي (ت: ٣٨٧هـ)، صاحب «الإبانة الكبرى» و«الصغرى»، وكان من كبارِ المُحدِّثين، كثيرِ الرواية، سلفيَّ الاعتقاد، قويَّ العبارة، واسعِ الاطلاع على كُتُب من قبله.

وغيرُهم كثير...

فالتحقيقُ العلميُّ يقتضي - بما لا ريبَ فيه - أنْ أئمةَ كتبِ العقيدةِ الأثرية هم

أنفسهم أئمة الحديث: روايةً ودرايةً، نقدًا وتحريراً؛ وأنهم أبصرُ الناسِ بمراتبِ الأحاديثِ، وأوثقُهم في النقلِ، وأشدُّهم تثبُّتًا؛ وأنَّ طريقتَهم في تأليفِ كتبِ الاعتقادِ كانت امتدادًا لمنهجهم في الحديثِ، لا انفكاكَ عنها.

وبالتالي:

فإنَّ كلَّ طعنٍ في هذه الكتبِ بحُجَّةِ الاعتمادِ على رواياتٍ ضعيفةٍ أو منكورةٍ، إنَّما هو في حقيقته طعنٌ في علمِ الأئمةِ الأثباتِ، وجهلٌ بمقامهم، وسوءُ فهمٍ لمنهجهم الحديثي والنقدي.

فأهلُ الحديثِ حينَ دوَّنوا كتبَ العقيدة، لم يخرجوا عن المنهجِ الذي سلكوه في الحديث؛ بل كانوا أصدقَ الناسِ في الاتِّباعِ، وأشدَّهم في الاحترازِ، وأعلَمَهم في النقلِ، وأحكمَهم في الترتيبِ.

فجاءت كتبُهم العقديَّة انعكاسًا مباشرًا لمدرستهم الحديثيَّة:

- في ضبطِ المرويات،
- وتمييزِ الصحيحِ من السقيم،
- وبناءِ المعاني على الأدلة،
- والاعتمادِ على فهمِ الصحابةِ والتابعين،
- وتركِ الآراءِ المجرَّدة والمصطلحاتِ الحادثة.

ومن لم يُدرِكْ هذا الارتباطَ الوثيقَ بينِ المنهجين؛ وقعَ في شبهةِ التناقضِ، فطعنَ في كتبِ العقيدة وهو يجهلُ مَنْ صنَّفَها، أو طعنَ في الأثرِ وهو لا يعرفُ وزنه عندَ أهله. قال السمعاني في «قواطع الأدلة» (١/٣٦٩-٣٧٠): اتَّفَقَ أَهْلُ الْحَدِيثِ أَنَّ نَقْدَ

الأحاديث مَقْصُورٌ عَلَى قومٍ مخصوصين فما قبلوه؛ فهو المقبول، وما رَدُّوه فهو المردود.

قال مسلم في التمييز (ص ٢١٨): "اعلم رحمك الله أن صناعة الحديث ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم إنما هي لأهل الحديث خاصة لأنهم الحفاظ لروايات الناس العارفين بها دون غيرهم..

إذ الأصل الذي يعتمدون لأديانهم : السنن والآثار المنقولة من عصر الى عصر من لدن النبي صلى الله عليه وسلم الى عصرنا هذا.

فلا سبيل لمن نابذهم من الناس وخالفهم في المذهب الى معرفة الحديث ومعرفة الرجال من علماء الامصار فيما مضى من الاعصار من نقل الاخبار وحمال الآثار ..

وأهل الحديث هم الذين يعرفونهم ويميزونهم حتى ينزلوهم منازلهم في التعديل والتجريح ."

وقال السمعاني في «الانتصار لأصحاب الحديث» (ص ٥٧):

«فتدبر رَحِمَك اللهُ أيجعل حكم من أفنى عمره في طلب آثار رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شرقاً وغرباً براً وبحراً وارتحل في الحَدِيثِ الْوَاحِدِ فِرَاسِخٍ وَاتَّهَمَ أَبَاهُ وَأَدْنَاهُ فِي خَبَرٍ يَرْوِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَانَ مَوْضِعَ التُّهْمَةِ وَلَمْ يَحَابِهْ فِي مَقَالٍ وَلَا خُطَابٍ غَضَباً لَللّهِ وَحَمِيَةً لِدِينِهِ ثُمَّ أَلْفَ الصُّحُفِ وَالْأَجْلَادِ فِي مَعْرِفَةِ الْمُحَدِّثِينَ وَأَسْمَائِهِمْ وَأَنْسَابِهِمْ وَقَدَرِ أَعْمَارِهِمْ وَذَكَرِ أَعْصَارِهِمْ وَشِمَائِلِهِمْ وَأَخْبَارِهِمْ وَفَصَلَ بَيْنَ الرَّدِيِّ وَالْجَيِّدِ وَالصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ حَقّاً لِلّهِ وَرَسُولِهِ وَغَيْرِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ

وَالسَّنة

ثُمَّ اسْتَعْمَلَ آثَارَهُ كُلَّهَا حَتَّىٰ فِيمَا عَدَا الْعِبَادَاتِ مِنْ أَكْلِهِ وَطَعَامِهِ وَشَرَابِهِ وَنَوْمِهِ
وَيَقِظَتِهِ وَقِيَامِهِ وَقَعُودِهِ وَدُخُولِهِ وَخُرُوجِهِ وَجَمِيعِ سِيرَتِهِ وَسَنَنِهِ حَتَّىٰ فِي خَطَرَاتِهِ
وَلِحِظَاتِهِ

ثُمَّ دَعَا النَّاسَ إِلَىٰ ذَلِكَ وَحَثَّهُمْ عَلَيْهِ وَنَدَبَهُمْ إِلَىٰ اسْتِعْمَالِهِ وَحَبَّبَ إِلَيْهِمْ ذَلِكَ
بِكُلِّ مَا يُمْكِنُهُ حَتَّىٰ فِي بَذْلِ مَالِهِ وَنَفْسِهِ

كَمَنْ أَفْنَىٰ عَمْرُهُ فِي اتِّبَاعِ أَهْوَائِهِ وَآرَائِهِ وَخَوَاطِرِهِ وَهُوَ اجْسَهُ ثُمَّ تَرَاهُ يَرِدُ مَا هُوَ
أَوْضَحُ مِنَ الصُّبْحِ مِنْ سَنَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَشْهَرُ مِنَ الشَّمْسِ بِرَأْيِ
دَخِيلٍ وَاسْتِحْسَانِ ذَمِيمٍ وَظَنِّ فَاسِدٍ وَنَظَرِ مَشُوبٍ بِالْهَوَىٰ
فَانْظُرْ وَفَقِّكَ اللَّهُ لِلْحَقِّ أَيْ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِأَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ اتِّبَاعُ السَّنةِ وَاسْتِعْمَالُ
الْأَثَرِ الْفَرْقَةُ الْأُولَىٰ أَمْ الثَّانِيَّةُ.

فَمَا بَالُكَ إِذَا كَانَ الْمَعْتَرِضُ عَلَىٰ كُتُبِ الْعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّةِ، الْمُحَارِبُ لَهَا، لَا يَتَقَنُّ
الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ، وَعَلَّلَ الْأَحَادِيثَ، وَمَعْرِفَةَ الْمَرَاسِيلِ، وَالتَّصْحِيفَ وَالتَّحْرِيفَ،
وَالْجَمْعَ وَالتَّفْرِيقَ، وَأَسْبَابَ الشَّدُوذِ وَالنَّكَارَةِ، وَمَا رُويَ بِالْمَعْنَىٰ وَمَا رُويَ بِاللَّفْظِ،
وغير ذلك.

وَلَيْسَ عَالِمًا فِي مَنَاجِجِ الْمُحَدِّثِينَ الْعَارِفِينَ بِالرِّجَالِ وَالْعِلَلِ، مُمِيزًا
لِاصْطِلَاحَاتِهِمْ، مُحَرِّرًا لِأَصُولِهِمْ، مَدْمَنًا النَّظَرَ فِي كَلَامِهِمْ فِي الرِّجَالِ وَالْعِلَلِ؛ كِيَحْيَىٰ
الْقَطَانُ، وَمَنْ تَلَقَّى عَنْهُ كَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَابْنَ الْمَدِينِيِّ، وَغَيْرَهُمَا، وَمَنْ جَاءَ بَعْدَهُمَا
وَسَلَكَ سَبِيلَهُمَا مِنْ أُمَّةِ هَذَا الشَّأْنِ، هَلْ يَحِقُّ لَهُ الْإِعْتِرَاضُ إِذَا كَانَتْ هَذِهِ حَالَهُ؟

وكما قيل : «وَلِتَصْحِيحِ الْحَدِيثِ وَتَضَعِيفِهِ أَبْوَابَ تَدْخُلُ وَطُرُقُ تُسَلِّكُ وَمَسَالِكُ تُطْرُقُ.»

جاء في «الجرح والتعديل لابن أبي حاتم» (١ / ٣٥١): وكذلك نحن رُزِقْنَا علماً لا يتهياً لنا أن نُخْبِرَكَ كيف علمنا بأنَّ هذا الحديث كذب، وهذا حديث منكر، إلا بما نَعْرِفُهُ»

وجاء في مقدمة العلل لابن أبي حاتم (١ / ٣٨٩) قال عبد الرحمن بن مهدي: معرفة الحديث إلهام، لو قلت للعالم يُعَلِّلُ الحديث من أين قلت هذا؟ لم يكن له حجة .

وجاء في تاريخ أبي زرعة الدمشقي (٣٧٧) قال الأوزاعي: كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا كما نعرض الدرهم الزائف على الصيارفة، فما عرفوا أخذنا وما أنكروا تركنا.

وجاء في الكفاية للخطيب (ص: ٣٩٥) قال عمرو بن قيس: ينبغي لصاحب الحديث أن يكون مثل الصير في الذي ينقد الدرهم الزائف والبهرج، وكذا الحديث. وجاء في علل الحديث لابن أبي حاتم (٥ / ١٥٦) حديث: عبید الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي: "إن الرجل ليكون من أهل الصوم والصلاة والزكاة والحج - حتى ذكر سهام الخير - فما يجرى يوم القيامة إلا بقدر عقله؟".

قال أبو محمد عبد الرحمن: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ شُعَيْبٍ؛ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي الثَّلْجِ؛ قَالَ: كُنَّا نَذْكُرُ هَذَا الْحَدِيثَ لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ سَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةَ، فَيَقُولُ: هُوَ بَاطِلٌ، وَلَا يَدْفَعُهُ بِشَيْءٍ، حَتَّى قَدِمَ عَلَيْنَا زَكَرِيَّا بْنُ عَدِيٍّ، فَحَدَّثَنَا هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ

بن عمرو، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي فَرْوَةَ، فَأَتَيْنَاهُ فَأَخْبَرَنَا، فَقَالَ: هَذَا بَابُنْ أَبِي فَرْوَةَ أَشْبَهُ مِنْهُ بِعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «ما رأيت صاحب حديث أحفظ من سفيان الثوري حدث يوماً عن حماد بن أبي سليمان عن عمرو بن عطية عن سلمان الفارسي قال: البصاق ليس بطاهر.

فقلت: يا أبا عبد الله هذا خطأ!

فقال لي: كيف! عمّن هذا؟

قلت: حمّاد عن ربعي عن سلمان.

قال: من يحدث به عن حماد؟

قلت: حدثنيه شعبة عن حمّاد عن ربعي

قال: أخطأ شعبة فيه ثم سكت ساعة ثم قال: وافق شعبة على هذا أحد، قلت،

نعم

قال: من؟

قلت: سعيد بن أبي عروبة وهشام الدستوائي وحمّاد بن سلمة

فقال: أخطأ حماد هو حدثني عن عمرو بن عطية عن سلمان

قال عبد الرحمن: فوقع في نفسي

قلت: أربعة يجتمعون على شيء واحد يقولون عن حماد عن ربعي

فلما كان بعد سنة أخرى سنة إحدى وثمانين ومائة أخرج إليّ غندر كتاب شعبة

فإذا فيه عن حماد عن ربعي

وهذا يشبه ما حكاه أبو زرعة الرّازي عندما سأله رجل كما في المعرفة للحاكم
(ص ١١٣) والجامع للخطيب (٢/ ٣٨٤):

«ما الحجّة في تعليلكم الحديث» ؟

قال: «الحجّة أن تسألني عن حديث له علّة، فأذكر علته.

ثم تقصد أبا حاتم فيعلله، ثم تميّز كلام كلِّ مِنَّا على ذلك الحديث، فإن وجدت
بيننا خلافاً في علته، فاعلم أنّ كلاً مِنَّا تكلم على مراده، وإن وجدت الكلمة متّفقة
فاعلم حقيقة هذا العلم».

قال: ففعل الرجل فاتفقت كلماتهم.

فقال: «أشهد أن هذا العلم إلهام».

وجاء في «شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي» (ص ٤٣): قال أبو حاتم

الرازي، يقول: «لم يكن في أمة من الأمم منذ خلق الله آدم أمناء يحفظون آثار الرسل
إلا في هذه الأمة» فقال: له رجل: يا أبا حاتم ربما رووا حديثاً لا أصل له ولا يصح؟
فقال: "علمائهم يعرفون الصحيح من السقيم، فروايتهم ذلك للمعرفة ليتبين لمن
بعدهم أنهم ميزوا الآثار وحفظوها، ثم قال: «رحم الله أبا زرعة، كان والله مجتهداً في
حفظ آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم».

وجاء في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي» (٢/

٢٥٥): قال «المعرفة بالحديث ليست تلقينا وإنما هو علم يحدثه الله في القلب أشبه
الأشياء بعلم الحديث معرفة الصرف ونقد الدنانير والدراهم فإنه لا يعرف جودة
الدينار والدراهم بلون ولا مس ولا طراوة ولا دنس ولا نقش ولا صفة تعود إلى

صغر أو كبر ولا إلى ضيق أو سعة وإنما يعرفه الناقد عند المعاينة فيعرف البهرج والزائف والخالص والمغشوش وكذلك تمييز الحديث فإنه علم يخلقه الله تعالى في القلوب بعد طول الممارسة له والاعتناء به»

وجاء في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي» (٢/

٢٥٦): «أنا محمد بن أحمد بن زرق، أنا أبو بكر أحمد بن إسحاق بن وهب البندار أنا أبو غالب علي بن أحمد بن النضر قال: سمعت علي بن المديني، يقول: أخذ عبد الرحمن بن مهدي علي رجل من أهل البصرة لا أسميه حديثاً قال: فغضب له جماعة قال: فأتوه فقالوا: يا أبا سعيد من أين قلت هذا في صاحبنا؟ قال: فغضب عبد الرحمن بن مهدي وقال: رأييت لو أن رجلاً أتى بدينار إلى صيرفي فقال: انتقد لي هذا فقال هو بهرج يقول له: من أين قلت لي إنه بهرج؟ الزم عملي هذا عشرين سنة حتى تعلم منه ما أعلم".

قلت: فتنصيب الأئمة النقاد المتقدمين على علة ملزم للأخذ بها، فلا عبرة بما يرده المتأخرون من إعلال المتقدمين فإنهم لا يحسنون ما يحسنونه، ولا يفهمون فهمهم، ولا يدركون حقيقة تعليلاتهم، وكذلك العكس أي: القبول والاعتبار والاحتجاج.

فمنهجهم قائم على مقاييس ومعايير دقيقة وهذا المقاييس والمعايير ما توصلوا إليها إلا بعد سبر وتتبع للسنة كلها متوناً وأسانيد، وانقطاع عن كل شيء في سبيل الرواية والدراية، ونظر عميق في القرآن ومعرفة تفسيره، ومعرفتهم لآثار الصحابة والتابعين، وإحاطتهم باللغة، وسلامة أصول الاستدلال وآلة الإدراك والفهم وقلة

المكدرات.

ويضاف دائماً أن الاعتقاد أمر مجمعٌ عليه في أصوله ومسائله وعلى فهم أدلته،
ومن قرأ كتب السلف العقدية وتدبر منهجها، ونظر في طريقة عرض أدلتها ظهر له
بوضوح أن كل ما ذكروا أنه من أصول السنة فإنه ثابت بالإجماع.

ولذا تجد المسألة يدلل عليها من جهتين:

الأولى: ذكر ألفاظ النصوص ومعانيها.

الثانية: ذكر أقوال الأئمة على اختلاف أعصارهم وأمكنتهم في تثبيت معنى
اللفظ.

فتذكر في هذه الكتب: السنة وفهمها، وما فهموه من السنة فإنه مراد الرسول؛
لإجماعهم على أنه هو المفهوم، ولا يمكن الخطأ على جماعتهم.
قال الشافعي في الرسالة (٣٢٢): أو إجماع علماء المسلمين، الذين لا يمكن أن
يجمعوا على خلاف سنة له.

وقال في كتاب اختلاف مالك والشافعي «الأم للشافعي» (٢٦٧/٧): ولم يجز أن
يجمع الناس على خلاف قول النبي ﷺ.

وقال في كتاب صفة الأمر والنهي «الأم للشافعي» (٢٨١/٧): وكان أصحاب
رسول الله والتابعون ومن أدركنا متفقين أو أكثرهم على ما قلنا ولا يتفق هؤلاء على
خلاف سنة ولا يدعون شيئاً إلا لما هو أقوى منه.

وقال في كتاب اختلاف الحديث «الأم للشافعي» (٣٠٥/٧): فنعلم أن المسلمين
كلهم لا يجهلون سنة وقد يمكن أن يجهلها بعضهم.

وقال كما في «الرسالة» (ص ٤٧٢): ونعلم أن عامتهم لا تجتمع على خلافٍ لسنة رسول الله ولا على خطأ إن شاء الله.

وقال في «الرسالة» (ص ٤٧٦): «وإنما تكون الغفلة في الفرقة فأما الجماعة فلا يمكن فيها كافةً غفلةً عن معنى كتاب ولا سنة ولا قياس إن شاء الله».

لكن يخفى هذا الأمر على غير الخبير بكتب السنة وطريقة عرضها وبنائها، ولذا تجده يتشكك في أصول السنة من جهة قصوره في فهم منهجية السلف في كتبهم وبنائهم للمسائل.

فرواية الحديث الضعيف الذي فقد شرطاً من شروط الصحة، ولم يخرج من حيز القبول والاعتبار، لها مقاصد:

وكونها تروى في كتب الاعتقاد والسُنن والأحكام، له مقاصد كذلك:

- فالحديث الضعيف إذا احتج به الأئمة، لا يُذكر للاعتماد عليه رأساً، بل يُذكر ضمن غيره، ليتبين أن معناه موافق للمعاني المعلومّة بالكتاب والسنة والآثار.
- وكما أنه إذا ذكر حكمٌ بدليل معلوم، ذكر ما يوافقه من الآثار والمراسيل وأقوال العلماء، لما في ذلك من الاعتضاد والمعاونة، لا لأن الواحد من ذلك يُعتمد عليه في حكم شرعي.

- ولهذا اتفق العلماء على جواز الاعتضاد والترجيح بما لا يصلح أن يكون هو العمدة من الأخبار، التي تكلموا في بعض روايتها لسوء حفظ أو نحو ذلك، وبآثار الصحابة والتابعين، بل بأقوال المشايخ والمنامات، مما يصلح للاعتضاد.
- فما يصلح للاعتضاد نوعٌ، وما يصلح للاعتماد نوعٌ.

- فلا بدَّ من التَّفريقِ بين الحديثِ الذي يُحتجُّ به استقلالاً، والحديثِ الذي يُروى اعتِضاداً وموافقةً لما تَقَرَّر بالوحي والإجماعِ.

- فالحديثُ الضَّعيفُ - الذي فَقَدَ شرطاً من شُرُوطِ الصَّحَّةِ، لا سِيَّما بسببِ سُوءِ الحِفْظِ أو الانقِطاعِ - إذا لم يكنْ شديدَ الضَّعْفِ أو مُنكَراً، فإنَّ الأئمةَ قد يروونه لأغراضٍ، منها:

- **أولاً:** الاعتِضادُ به فيما ثَبَتَ بِنُصوصِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ.

فإذا وَرَدَت آيَةٌ أو حديثٌ صحيحٌ أو إجماعٌ في معنى عقديٍّ، وجاء حديثٌ ضَعِيفٌ يُوافِقُه، ذُكِرَ لا استقلالاً، بل تَعزِيزاً وتوثيقاً للمعنى، كقولهم: «وقد جاء في ذلك حديثٌ يُروى...».

- **ثانياً:** بيانُ اشتِهارِ المعنى وتداوله عند السَّلَفِ، ولو بسندٍ فيه مقالٌ.

- فقد لا يُقصدُ من الروايةِ مُجَرَّدَ إثباتِ الحديثِ نفسه، بل يُقصدُ بيانُ أنَّ هذا المعنى كان معروفاً ومُتداولاً بين السَّلَفِ، وإن اختلفت طُرُقُه أو كان في بعضها ضَعْفٌ.

إذا: الحديثُ الضَّعِيفُ الذي لم يَصِلْ إلى حدِّ النِّكَارَةِ، وكان مُوافِقاً لما ثَبَتَ في الوحيِّ، يُذكَرُ في الكُتُبِ توثيقاً، لا تأسيساً، وتَعزِيزاً، لا استقلالاً، وهي طَرِيقَةُ معلومةٌ عند أهلِ العِلْمِ، تَمَازُجُ بالتَّرجيحِ والمُوازَنَةِ، لا بالبناءِ المُنفَرَدِ على ما لا يَصِحُّ في الأصولِ والاعتقادِ.

وقد قال أحمد: كتبت حديث الرجل لأعبر به، وأستشهد به مثل حديث ابن

لهيعة، فإن عبد الله بن لهيعة قاضي مصر كان من أهل العلم والدين باتفاق

العلماء، ولم يكن يكذب باتفاقهم، ولكن قيل إن كتبه احترقت فوق في بعض حديثه غلط؛ ولهذا فرقوا بين من حدث عنه قديماً، ومن حدث عنه حديثاً، وأهل السنن يروون له... إلى أن قال رحمه الله: وقد روى الناس هذا الحديث من أكثر من خمسمائة سنة إن كان ضعيفاً، وإلا فهو مروي من زمان النبي ﷺ، وما زال العلماء يقرؤون ذلك، ويسمعونه في المجالس الكبار والصغار.

وقال أيضاً في رواية ابن القاسم في ابن لهيعة: ما كان حديثه بذلك، وما أكتب حديثه إلا للاعتبار والاستدلال، أنا قد أكتب حديث الرجل كأني أستدل به مع حديث غيره يشده، لا أنه حجة إذا انفرد.

وقال أحمد بن يحيى: سمعت أحمد بن حنبل يقول: أحاديث "أفطر الحاجم والمحجوم"، و"لا نكاح إلا بولي" أحاديث يشد بعضها بعضاً، وأنا أذهب إليها.

وجاء في «الجرح والتعديل - ابن أبي حاتم» (١ / ٦): «وهؤلاء هم أهل الجرح، فيسقط حديث من وجب منهم أن يسقط حديثه ولا يعاب به ولا يعمل عليه، ويكتب حديث من وجب كتب حديثه منهم على معنى الاعتبار، ومن حديث بعضهم الآداب الجميلة والمواعظ الحسنة والرقائق والترغيب والترهيب هذا أو نحوه.»

وكما قال الثوري كما في «الضعفاء الكبير للعقيلي» (١ / ١٥): "إني لأروي على ثلاثة أوجه:

أسمع الحديث من الرجل اتخذه ديناً، وأسمع الحديث من الرجل أوقف حديثه

« وأسمع من الرجل لا أعبأ بحديثه وأحب معرفته »
 جاء في بيان التلييس (٧ / ٣٥٦ - ٣٥٧) : « وأما حديث أم الطفيل فإنكار أحمد
 له لكونه لم يعرف بعض روايته، لا يمنع أن يكون عرفه بعد ذلك، ومع هذا فأمره
 بتحديثه به؛

لكون معناه موافقا لسائر الأحاديث - كحديث معاذ وابن عباس وغيرهما - وهذا
 معنى قول الخلال إنما يروى هذا الحديث وإن كان في إسناده شيء تصحيحا
 لغيره

ولأن الجهمية تنكر ألفاظه التي قد رويت في غيره ثابتة، فروي ليبين أن الذي
 أنكره تظاهرت به الأخبار واستفاضت، وكذلك قول أبي بكر عبد العزيز: (فيه
 وهاء ونحن قائلون به) أي: لأجل ما ثبت من موافقته لغيره الذي هو ثابت لا أنه
 يقال بالواهي من غير حجة، فإن ضعف إسناده الحديث لا يمنع أن يكون متنه
 ومعناه حقاً، ولا يمنع أيضاً أن يكون له من الشواهد والمتابعات ما يبين صحته،
 ومعنى الضعيف عندهم: أننا لم نعلم أن روايه عدل، أو لم نعلم أنه ضابط، فعدم
 علمنا بأحد هذين يمنع الحكم بصحته، لا يعنون بضعفه أننا نعلم أنه باطل، فإن
 هذا هو الموضوع، وهو الذي يعلمون أنه كذب مختلق، فإذا كان الضعيف في
 اصطلاحهم عائداً إلى عدم العلم، فإنه يطلب له اليقين والتثبت، فإذا جاء من
 الشواهد بالأخبار الأخرى وغيرها ما يوافقه صار ذلك موجبا للعلم بأن روايه
 صدق فيه وحفظه، والله تعالى أعلم".

إذًا: ما يُروى من أحاديث ضعيفة في كتب الاعتقاد عند السلف ليس دليلاً على التهوين بالمنهج، ولا على تأسيس العقيدة على غير الثابت، بل هو جزء من منهج راسخ عندهم في تعضيد المعاني المقررة بالأثر، وجمع الشواهد، وبيان الاتساق المعرفي في مصادر الدين.

وينبغي التنبيه لقضية مهمة، وهي: أن مدار البحث في دائرة الضعيف هي ألا يكون منكراً ولا موضوعاً.

فالمنكر خطأ والخطأ لا يتخذ شرعة للتعبد، والموضوع لم يقله النبي ﷺ أصلاً بل هو كذب عليه، فلا يدخل في حد الشرع الحق المصدق.

- قال ابن هانئ في "مسائله" (١٩٢٥-١٩٢٦): قيل له - يعني: أحمد بن حنبل -: فهذه الفوائد التي فيها المناكير، ترى أن يكتب الحديث المنكر؟ قال: المنكر أبداً منكر.

- وقال المروزي كما في "العلل" (ص ٢٨٧): "ذكر - يعني: أحمد بن حنبل - الفوائد، فقال: الحديث عن الضعفاء قد يُحتاج إليه في وقت، والمنكر أبداً منكر". ومعنى هذا: أن الراوي الضعيف إذا روى حديثاً غير منكر، فإنه يستفاد بروايته تلك في باب الاعتبار، أما إذا جاء المنكر - من الضعيف أو الثقة -، فإنه لا يلتفت إليه، ولا يعرج عليه، لأنه قد تحقق من وقوع الخطأ فيه.

- وقال الإمام أبو داود: "لا يحتج بحديث غريب، ولو كان من رواية مالك ويحيى بن سعيد، والثقات من أئمة العلم، ولو احتج رجل بحديث غريب، وجدت من يطعن فيه، ولا يحتج بالحديث الذي احتج به إذا كان الحديث غريباً شاذاً".

- ويقول الترمذي في "العلل" في آخر "الجامع" (٧٥٨/٥) في تعريفه للحديث

الحسن:

"ومما ذكرنا في هذا الكتاب "حديث حسن"؛ فإنما أردنا به حُسن إسناده عندنا: كل حديث يُروى، لا يكون فيه إسناده من يُتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويُروى من غير وجه نحو ذاك، فهو عندنا حسن".

مثال المنكر:

ما رواه عبد الله في "العلل" (٤٢٨٦)، وهو في "المسند" (٢٤٠/٤): حدثنا يحيى بن سعيد، عن شعبة، قال حدثني عمرو بن مرة، عن عبد الله بن سلمة، عن صفوان بن عسال قال: قال رجل من اليهود: انطلق بنا إلى هذا النبي. قال: لا تقل: النبي؛ فإنه لو سمعها كان له أربعة أعين - وقص الحديث -، فقالوا: نشهد أنك رسول الله.

ذكر عبد الله ابن الإمام أحمد، عن أبيه، أنه قال:

"خالف يحيى بن سعيد غير واحد،

فقالوا: "نشهد أنك نبي"؛ ولو قالوا "نشهد أنك رسول الله" كانا قد أسلاما؛

ولكن يحيى أخطأ فيه خطأ قبيحاً".

فأنت ترى الإمام أحمد - عليه رحمة الله - قد قضى على خطأ يحيى بن سعيد القطان في هذا الحديث، بأنه "خطأ قبيح"؛ ومعنى هذا: أنه فاحش شديد، لا سبيل لقبوله. ويحيى؛ هو يحيى في الحفظ والإتقان والتثبت، ولكن أحمد لم يعلق الحكم على روايته بما يعرفه من حاله في الحفظ والإتقان، ولو كان كذلك لما تردد في قبولها؛

ولكنه نظر في روايته، وتأملها من حيث المعنى، وقابلها برواية غيره من الثقات؛ فتبين لديه أنها رواية شاذة غير مقبولة، وأن يحيى أخطأ فيها، وإن كان ثقة حافظاً، واعتبره "خطأ قبيحاً" مع أنه من ثقة. هذا؛ وقد علمت أن الخطأ الذي وقع فيه يحيى القطاع خطأ في المتن، أدى إلى فساد المعنى.

ومعنى هذا: أن الراوي إذا أخطأ في المتن بما يؤدي إلى فساد معناه كان خطؤه شديداً؛ فلا يحتاج بروايته، ولا يُعتبر بها، ولو كان الراوي ثقة.

ومثل ذلك:

ما حكاه عبد الله ابن أحمد، عن أبيه أيضاً؛ حيث قال: "سمعت أبي يقول، وذكر يحيى ابن آدم فقال: أخطأ في حديث ابن مبارك، عن خالد، عن أبي قلابة، عن كعب، قال: قال الله عز وجل: أنا أشج وأداوي. قال يحيى ابن آدم - وأخطأ خطأ قبيحاً -، فقال: أنا أسحر وأداوي". ويحيى ابن آدم؛ من الثقات المعروفين، ومع ذلك؛ فقد نعت أحمد خطؤه في هذا الحديث بأنه "خطأ قبيح" وذلك؛ لأنه صحَّف في متن الحديث، فأفسد معناه. وقد صحَّف أيضاً في حديث آخر، لفظه: "لا غرر في الإسلام"، فقال: "لا غُرل في الإسلام"، فأفسد الحديث، وقلب معناه؛ فإن "الغرل" عدم الاختتان، وهو بخلاف "الغرر" الذي هو الجهالة في البيع. ومن الكتب التي أنصح بالرجوع إليها للتوسع في هذا الباب كتاب "أوهام المحدثين الثقات" لسعيد باشنفر.

فإذا وجدت الأثر عند ابن المبارك أو أحمد في كتابيهما الزهد، أو عند ابن أبي حاتم في التفسير، أو في السنة لعبد الله، فإن هؤلاء وإن روى الأخبار المرفوعة والموقوفة بأسانيد فيها ضعف، فإنهم لا يروون متوناً فيها مناكير في الغالب.

فما بالك لو كان هذا الأثر في كتابين أو ثلاثة أو جميعها، ففي حينها يكون المتن أقوى بكثير.

جاء في «آداب الشافعي ومناقبه» (ص ٢٣١): عن يونس بن عبد الأعلى، قال: قُلْتُ لِلشَّافِعِيِّ: مَا شَيْءٌ أَثْقَلَ عَلَيَّ مِنْ أَنْ أَخَالَفَ حَدِيثًا قَدْ اسْتَعْمَلَهُ عَامَّةُ مِنَ الْمُفْتِينَ فَقَالَ لِي: مَا يَمْنَعُكَ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا التَّوْفِيقُ.

قال يوسف بن موسى القطان كما في أهل الملل والرد على الزنادقة" للخلال

(٨٦٧): سئل أبو عبد الله - يعني: أحمد بن حنبل - عن دية المعاهد؟

قال: على النصف من دية المسلم؛ أذهب إلى حديث عمرو بن شعيب.

قيل له: تحتج بحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده؟

قال: ليس كلها؛ روى هذا فقهاء أهل المدينة قديماً، ويروى عن عثمان رحمه الله

...

وروى ابن أبي إياس في كتاب العلم والحلم بإسناده إلى أبي إسماعيل الكوفي،

قال:

سألت عطاء بن أبي رباح عن شيء فأخبرني، فقلت له: عمّن هذا؟

فقال:

«إِنَّ الْأَمْرَ إِذَا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ وَالْجَمَاعَةُ كَانَ عِنْدَنَا أَوْثَقَ مِنَ الْإِسْنَادِ».

ويستفاد من ذكر الحديث عند المشاهير الذين ذكرتهم أن الخبر له أصل،
والاشتهار والاحتجاج عندهم صحة.

- وكما قال الإمام الدارمي رحمه الله: وقد أجمع أهل العلم بالآثر على أن لا يحتجوا
بالكلبي في أدنى حلال ولا حرام، فكيف في تفسير توحيد الله وتفسير كتابه؟

- وقال الشافعي رحمه الله: والعلم من ثلاثة وجوه:

منها ما عاينه الشاهد فيشهد بالمعينة،

ومنها ما سمعه فيشهد ما أثبت سمعا من المشهود عليه،

ومنها ما تظاهرت به الأخبار مما لا يمكن في أكثره العيان وتثبت معرفته في القلوب

فيشهد عليه بهذا الوجه، وما شهد به رجل على رجل أنه فعله، أو أقر به لم يجز إلا أن
يجمع أمرين أحدهما أن يكون يثبته بمعينة، والآخر أن يكون يثبته سمعا مع إثبات
بصر حين يكون الفعل.

- وقال عبد العزيز سمعت الخلال يقول: إنما نروي هذا الحديث وإن كان في

إسناده شيء، تصحيحاً لغيره ولأن الجهمية تنكره.

قلت: وهذا قول نفيس للخلال رحمه الله قاله بعد استقراءه لطريقة الأئمة وأهل

الحديث في كتبهم العقدية فتمسك به يرداك الله.

- وقال الدارمي رحمه الله واضعاً قاعدة نفيسة لأهل السنة في التمييز.

فيقال لهذا المعارض: لقد تأولت حديث رسول الله ﷺ على خلاف ما أراد، إنما

قال رسول الله ﷺ: «سيفشو الحديث عني» على معنى أنه يتداوله الحفاظ من الناس

والصادق، والكاذب، والمتقن، والمغفل، وصدق رسول الله ﷺ. قد تبين ما قال في

الروايات، ولذلك ينتقدها أهل المعرفة بها، فيستعملون فيها رواية الحفاظ المتقنين، ويدفعون رواية الغفلاء الناسين، ويزيفون منها ما روى الكذابون، وليس إلى كل أحد الاختيار منها، ولا كل الناس يقدر أن يعرضها على القرآن، فيعرف ما وافقه منها مما خالفه، إنما ذلك إلى الفقهاء، العلماء الجهابذة النقاد لها، العارفين بطرقها ومخارجها، خلاف المريسي واللؤلؤي والثلجي، ونظرائهم المنسلخين منها، ومن معرفتها، ومما يصدقها من كتاب الله تعالى.

فقد أخذنا بما قال رسول الله ﷺ، فلم نقبل منها إلا ما روى الفقهاء الحفاظ المتقنون، مثل: معمر، ومالك بن أنس، وسفيان الثوري، وابن عينة، وزهير بن معاوية، وزائدة، وشريك، وحمام بن زيد، وحمام بن سلمة، وابن المبارك، ووكيع، ونظرائهم الذين اشتهروا بروايتها ومعرفتها والتفقه فيها خلاف تفقه المريسي، وأصحابه، فما تداول هؤلاء الأئمة ونظراؤهم على القبول قبلناه، وما ردوه رددناه، وما لم يستعملوه تركناه، لأنهم كانوا أهل العلم والمعرفة بتأويل القرآن ومعانيه، وأبصر بما وافقه منها مما خالفه من المريسي وأصحابه، فاعتمدنا على رواياتهم، وقبلنا ما قبلوا، وزيفنا منها ما روى الجاهلون من أئمة هذا المعارض، مثل المريسي والثلجي ونظرائهم، فأخذنا نحن بما قال النبي ﷺ في حديثك الذي رويته عنه، وتركته أنت لأنك احتججت في رد ما روى هؤلاء الأعلام المشهورون، العالمون ما وافق منها كتاب الله مما خالفه، بأقاويل هؤلاء الجهلة المغمورين والشاهد عليك بما أقول كتابك هذا الذي ألفته على نفسك، لا على غيرك.

- وقال ﷺ: وإنما جئت بهذه الأخبار كلها ليعلم الناس أن القوم مخالفون لما

قال الله ورسوله وما مضى عليه الصحابة والتابعون رضي الله عنهم أجمعين، وأنهم في ذلك على غير سبيل المؤمنين ومحجة الصادقين... إلى أن قال: ووجدنا أهل العلم ممن مضى يتأولونها خلاف ما تأولتم، ومحجتهم أرضى، وقولهم أشفى.

- وقال في «النقض» (ص ١٥٩): فهاك أيها المريسي خذها مشهورة مأثورة فصرها، وضعها بجنب تأويلك الذي خالفت فيه أمة محمد ﷺ.

قلت: فالدارمي رضي الله عنه كان لا يحتج إلا بما اشتهر بقوله بين العلماء على خلاف منهج الجهمية وأهل الأهواء.

- قال في «النقض» (ص ٢٨٣): ومن الأحاديث أحاديث جاءت عن النبي ﷺ

قالها العلماء ورووها ولم يفسرها، ومن فسرها برأيه اتهموه.

فقد كتب إلي علي بن خشرم، أن وكيعا سئل عن حديث عبد الله ابن عمرو: الجنة مطوية معلقة بقرون الشمس؟ فقال وكيع: هذا حديث مشهور، قد روي فهو يروى، فإن سألوا عن تفسيره لم نفسر لهم، ونتمهم من ينكره وينازع فيه، والجهمية تنكره.

فلو اقتديت أيها المعارض في مثل هذه الأحاديث الضعيفة المشككة المعاني بوكيع؛ كان أسلم لك من أن تنكره مرة، ثم تثبته أخرى، ثم تفسره تفسيراً لا ينقاس في أثر، ولا قياس عن ضرب المريسي والثلجي ونظرائهم، ثم لا حاجة لمن بين ظهريك من الناس إلى مثل هذه الأحاديث، ثم فسرتة تفسيراً أوحش من الأول، فقلت: يحتمل أن يكون هذا الحديث أن النبي ﷺ قال: «دخلت على ربي في جنة عدن شاباً جعداً» أن النبي ﷺ رأى شاباً في الجنة من أولياء الله وافاه رسوله في جنة عدن فقال: «دخلت

على ربي».

فقد ادعى المعارض على رسول الله ﷺ كفرا عظيما أنه دخل الجنة فرأى شابا من أولياء الله فقال: «**رأيت ربي**».

ثم بعدما فسر هذه التفاسير المقلوبة قال: ويحتمل أن يكون هذا من الأحاديث التي وضعها الزنادقة فدسوها في كتب المحدثين.

وقال أحمد كما في «أصول السنة لأحمد بن حنبل» (ص ١٧):

«الإيمان بالقدر خيره وشره والتصديق بالأحاديث فيه والإيمان بها لا يقال لم ولا كيف إنما هو التصديق والإيمان بها ومن لم يعرف تفسير الحديث ويبلغه عقله فقد كفي ذلك وأحكم له فعلية الإيمان به والتسليم مثل حديث الصادق المصدوق ومثل ما كان مثله في القدر ومثل أحاديث الرؤية كلها وإن نبت عن الأسماع واستوحش منها المستمع وإنما عليه الإيمان بها وأن لا يرد منها حرفا واحدا وغيرها من الأحاديث المأثورات عن الثقات وأن لا يخاصم أحدا ولا يناظره ولا يتعلم الجدل فإن الكلام في القدر والرؤية والقرآن وغيرها من السنن مكروه ومنهي عنه لا يكون صاحبه وإن أصاب بكلامه السنة من أهل السنة حتى يدع الجدل ويؤمن بالآثار.

قلت: لا يشترط في صحة الحديث معرفة تفسيره وأن تبلغه العقول، وأن ليس كل مخالفة في المتن بعد تصحيح نسبته تعتبر مخالفة مؤثرة بل قد يتوهم مخالفة وليس ثمة شيء.

- **وقال رحمه الله كما في النقض:** وأما قولك: لم يتكلم فيه السلف، فقد أنبأناك في صدر كتابنا هذا من تكلم فيه من السلف الذين كانوا أعلم بالله وبكتابه من سلفك الذين احتججت بهم مثل المريسي وابن الثلجي ونظرائهم.

- وقال ﷺ: فإن كنتم من المؤمنين، وعلى منهاج أسلافهم، فاقتبسوا العلم من آثارهم، واقتبسوا الهدى في سبيله، وارضوا بهذه الآثار إماما، كما رضي بها القوم لأنفسهم إماما، فلعمري ما أنتم أعلم بكتاب الله منهم ولا مثلهم، ولا يمكن الاقتداء بهم إلا باتباع هذه الآثار على ما تروى. فمن لم يقبلها فإنه يريد أن يتبع غير سبيل المؤمنين، وقال الله تعالى: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [سورة النساء: ١١٥].

- وقال اللالكائي كما في أصول الاعتقاد: فهذا دين أخذ أوله عن رسول الله ﷺ مشافهة، لم يشبه لبس ولا شبهة، ثم نقلها العدول عن العدول من غير تجامل ولا ميل، ثم الكافة عن الكافة، والصافة عن الصافة، والجماعة عن الجماعة، أخذ كف بكف، وتمسك خلف بسلف، كالحروف يتلو بعضها بعضا، ويتسق آخرها على أولها رصفا ونظما.

- وقال الدارمي رحمه الله «النقض» (ص ٢٧١): وكتاب الله المكذب لك في دعواك، وهو ما تلوت أيها المعارض من هذه الآيات التي كلها ناقضة لمذهبك، وأخذه بحلقك، أو تأثر تفسيرك هذا عن رسول الله ﷺ بأثر مآثور منصوص مشهور؟ ولن تفعله أبدا، لما قد روي عنه خلافه وهو قوله: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [سورة يونس: ٢٦] قال: النظر إلى وجه الله.

- قال الدارمي رحمه الله: وما عملك أيها المريسي بهذا وما أشبهه، غير أنه وردت عليك آثار لرسول الله ﷺ أخذت بحلقك، ونقضت عليك مذهبك فالتمست الراحة منها بهذه المغاليط والأضاليل، التي لا يعرفها أحد من أهل العلم والبصر بالعربية،

وأنت منها في شغل، كلما غالطت بشيء أخذ بحلقك شيء فخنقك حتى تلتمس له أغلوطه أخرى، ولئن جزعت من هذه الآثار فدفعتها بالمغاليط مالك راحة فيما يصدقها من كتاب الله الذي لا تقدر على دفعه، وكيف تقدر على دفع هذه الآثار وقد صحت عن رسول الله ﷺ ألفاظها بلسان عربي مبين، ناقضة لمذاهبك وتفاسيرك، وقد تداولتها أيدي المؤمنين وتناسخوها، يؤديها الأول إلى الآخر، والشاهد إلى الغائب إلى أن تقوم الساعة، ليقرعوا بها رؤوس الجهمية، ويهشموا بها أنوفهم، وينبذ تأويلك هذا في حش أبيك، ويكسر في حلقك كما كسر في حلوق من كان فوقك من الولاة والقضاة الذين كانوا من فوقك، مثل ابن أبي دؤاد، وعبد الرحمن وشعيب بعده، وغسان، وابن رباح المفترى على القرآن.

فإن كنت تدفع هذه الآثار بجهلك، فما تصنع في القرآن، وكيف تحتال له؟ وهو من أوله إلى آخره، ناقض لمذهبك، ومكذب لدعواك حتى بلغني عنك من غير رواية المعارض أنك قلت: «ما شيء أنقض لدعوانا من القرآن غير أنه لا سبيل إلى دفعه إلا مكابرة بالتأويل».

جاء في «مجموع الفتاوى» (١٣ / ٣٤٧-٣٤٩): والمراسيل إذا تعددت طرقها، وخلت عن المواطة قصدًا، أو الاتفاق بغير قصد؛ كانت صحيحة قطعًا؛ فإن النقل إمّا أن يكون صدقًا مطابقًا للخبر، وإما أن يكون كذبًا تعمّد صاحبه الكذب أو أخطأ فيه؛ فمتى سلّم من الكذب العمّد والخطأ؛ كان صدقًا بلا ريب.

فإذا كان الحديث جاء من جهتين أو جهات، وقد علّم أن المخبرين لم يتواطأ على اختلاقه، وعلّم أن مثل ذلك لا تقع الموافقة فيه اتفاقًا بلا قصد؛ علّم أنه

صحيح، مثل: شخص يحدث عن واقعة جرت، ويذكر تفاصيل ما فيها من الأقوال والأفعال، ويأتي شخص آخر قد علم أنه لم يواطئ الأول، فيذكر مثل ما ذكره الأول من تفاصيل الأقوال والأفعال؛ فيعلم قطعاً أن تلك الواقعة حق في الجملة؛ فإنه لو كان كل منهما كذبه عمداً أو خطأ؛ لم يتفق في العادة أن يأتي كل منهما بتلك التفاصيل التي تمنع العادة اتفاق الاثنين عليها بلا مؤاطاة من أحدهما لصاحبه، فإن الرجل قد يتفق أن ينظم بيتاً، وينظم الآخر مثله؛ أو يكذب كذبة، ويكذب الآخر مثلاً؛ أما إذا أنشأ قصيدة طويلة ذات فنون على قافية وروي، فلم تجر العادة بأن غيره ينشئ مثلها لفظاً ومعنى، مع الطول المفرط؛ بل يعلم بالعادة أنه أخذها منه.

وكذلك إذا حدث حديثاً طويلاً فيه فنون، وحدث آخر بمثله، فإنه إما أن يكون واطأه عليه، أو أخذه منه، أو يكون الحديث صدقاً.

وبهذه الطريق يعلم صدق عامة ما تتعدد جهاته المختلفة على هذا الوجه من المنقولات، وإن لم يكن أحدها كافياً، إما لإرساله، وإما لضعف ناقله.

لكن مثل هذا لا تضبط به الألفاظ والدقائق التي لا تعلم بهذه الطريق، بل يحتاج ذلك إلى طريق يثبت بها مثل تلك الألفاظ والدقائق؛ ولهذا ثبتت بالتواتر غزوة بدر، وأنها قبل أحد، بل يعلم قطعاً أن حمزة وعلياً وعبيدة بن جراح إلى عتبة وشيبة والوليد؛ وأن علياً قتل الوليد، وأن حمزة قتل قرنه، ثم يشك في قرنه هل هو عتبة أو شيبة؟ وهذا الأصل ينبغي أن يُعرف، فإنه أصل نافع في الجزم بكثير من المنقولات: في الحديث، والتفسير، والمغازي، وما يُنقل من أقوال الناس، وأفعالهم، وغير ذلك.

ولهذا إذا رُويَ الحديثُ الذي يتأتَّى فيه ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجهين مع العلم بأنَّ أحدهما لم يأخذه عن الآخر؛ جُزِمَ بأنَّه حقٌّ، لا سِيَّما إذا عُلِمَ أن نقلته ليسوا ممن يتعمَّد الكذب، وإنما يُخَافُ على أحدهم النسيان والغلط؛ فإنَّ مَنْ عرف الصحابة: كابن مسعود، وأبي بن كعب، وابن عمر، وجابر، وأبي سعيد، وأبي هريرة، وغيرهم؛ عُلِمَ يقيناً أنَّ الواحد من هؤلاء، لم يكن ممن يتعمَّد الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم فضلاً عما هو فوقهم؛ كما يعلم الرجل من حال مَنْ جَرَّبَهُ وخَبَرَهُ خِبرَةً باطنةً طويلةً أنَّه ليس ممن يسرق أموال الناس، ويقطع الطريق، ويشهد بالزور، ونحو ذلك.

وكذلك التابعون بالمدينة، ومكة، والشام، والبصرة، فإنَّ مَنْ عَرَفَ مثل أبي صالح السَّمَّان، والأعرج، وسليمان بن يسار، وزيد بن أسلم، وأمثالهم؛ عُلِمَ قطعاً أنَّهم لم يكونوا ممَّن يتعمَّد الكذب في الحديث

قلت: وتلخيص جميع ما سبق هو ما قاله الشافعي في المرسل قال: إنه إذا استند من وجه آخر وأرسله من يأخذ العلم عن غير من يأخذ عنه المرسل الأول؛ فإنه يقبل. وقال الجوزجاني: إذا كان الحديث المسند من رجل غير مقنع - يعني: لا يقنع بروايته - وشد أركانه المراسيل بالطرق المقبولة عند ذوي الاختيار، استعمل، واكتفي به، وهذا إذا لم يعارض بالمسند الذي هو أقوى منه.

وقال الترمذي (ت ٢٧٩هـ) رحمه الله:

«وما ذكرنا في هذا الكتاب حديثاً حسنٌ، فإنما أردنا [به] حسنَ إسناده عندنا:

كُلُّ حديثٍ يُروى:

لا يكون في إسناده من يُتَّهم بالكذب،

ولا يكون الحديث شاذًّا،

ويُروى من غير وجهٍ نحو ذلك—فهو عندنا حديثٌ حسنٌ».

قال ابن رجبٍ مُفسِّراً قولَ التُّرمذِيِّ: «يُروى من غير وجه»:

«يعني: أن يُروى معنى ذلك الحديث من وجوهٍ أخر عن النبي ﷺ بغير ذلك

الإسناد».

وجاء في «زاد المعاد» ط عطاءات العلم (١/ ٤٦٥): وحديث أبي قتادة هذا،

قال أبو داود: «هو مرسل، أبو الخليل لم يسمع من أبي قتادة». والمرسل إذا اتصل به

العملُ وعُضده قياس أو قولٌ صحابي، أو كان مرسله معروفاً باختيار الشيوخ ورغبته

عن الرواية عن الضعفاء والمتروكين ونحو ذلك، مما يقتضي قوته = عمل به.

وأنبه إلى أمر مهم: وهو أن أحاديث الأحكام الحلال والحرام الصحيحة التي

وضع السلف لها أشد ضوابط الفحص واستعملوا معها قواعد دقيقة جداً في النقد

وأصول الأحاديث الصحيحة كلها محفوظة في الكتب الستة والله الحمد.

كذلك فإن أخبار العقائد التي فيها الكلام على مسائل الاعتقاد استعمل لها

المحدثون قواعد حديثة دقيقة متعلقة بالمتن والسند، وهي في أعلى درجات الصحة

من حيث متونها، وهم أنفسهم من وضعوا تلك القواعد التي صححوا بها الأخبار

الموفوعة في الصحيحين، أو الكتب الستة عموماً هم أنفسهم تعاملوا مع أحاديث

العقائد التي ذكروها في كتب العقائد.

- كما قال الدارمي رحمه الله وقد أجمع أهل العلم بالأثر على أن لا يحتجوا بالكلي

في أدنى حلال ولا حرام، فكيف في تفسير توحيد الله وتفسير كتابه؟.

- وجاء في «بيان تلبيس الجهمية» (٦ / ٤٤٤): «ومعلوم أن مثل عطاء لو أفتى في مسألة فقه بموجب خبر أرسله لكان ذلك يقتضي ثبوته عنده ولهذا يجعل الفقهاء احتجاج المرسل بالخبر الذي أرسله دليلاً على ثبوته عنده فإذا كان عطاء قد جزم بهذا الخبر العلي عن النبي صلى الله عليه وسلم في مثل هذا الباب العظيم أيستجيز ذلك من غير أن يكون ثابتاً عنده أن يكون قد سمعه من مجهول لا يعرف أو كذاب أو سيئ الحفظ وأيضاً فاتفق السلف على رواية هذا الخبر ونحوه مثل عطاء بن أبي رباح وحبيب بن أبي ثابت والأعمش والثوري وأصحابهم من غير نكير سمع من أحد لمثل ذلك في ذلك العصر مع أن هذه الروايات المتنوعة في مظنة الاشتهار دليل على أن علماء الأمة لم تنكر إطلاق القول بأن الله خلق آدم على صورة الرحمن بل كانوا متفقين على إطلاق مثل هذا

- وقال الدارمي رحمه الله: ولكن بيننا وبينكم حجة واضحة يعقلها من شاء الله من النساء والولدان، أستم تعلمون أنا قد أتيناكم بهذه الروايات عن رسول الله ﷺ، وعن أصحابه والتابعين، منصوبة صحيحة عنهم، أن الله ﷻ ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا، وقد علمتم يقينا أنا لم نخترع هذه الروايات، ولم نفتعلها.

بل رويناهما عن الأئمة الهادين الذين نقلوا أصول الدين وفروعه إلى الأنام، وكانت مستفيضة في أيديهم، يتنافسون فيها، ويتزنون بروايتها، ويحتجون بها على من خالفها، قد علمتم ذلك ورويتوها كما رويناهما إن شاء الله، فأتوا ببعضها، أنه لا ينزل منصوباً كما رويناهم عنهم النزول منصوباً، حتى يكون بعض ما تأتون به ضداً لبعض ما أتيناكم

به، وإلا لم يدفع إجماع الأمة وما ثبت عنهم في النزول منصوباً بلا ضد منصوص من قولهم، أو من قول نظرائهم، ولم يدفع شيء بلا شيء، لأن أقاويلهم ورواياتهم شيء لازم وأصل منيع، وأقاويلكم ريح ليست بشيء، ولا يلزم أحدا منها شيء إلا أن تأتوا فيها بأثر ثابت مستفيض في الأمة كاستفاضة ما روينا عنهم، ولن تأتوا به أبداً، هذا واضح بين يعقله كثير من ضعفاء الرجال والنساء، وتعقلونه أنتم إن شاء الله، فإنه ليس لكم من الغفلة كل ما لا تعلمون أن هذه الحجج آخذة بحلوقكم، غير أنكم تقصدون شيئاً لا ينقاد إلا بدفع هذه الحجج والآثار كلها، تزعمون أن إلهكم الذي كنتم تعبدون في كل مكان، واقع على كل شيء، لا حد له ولا منتهى عندكم، ولا يخلو منه مكان بزعمكم.

- وقال الأجري في «الشریعة» (١١٢٦/٣): والذين نقلوا إلينا هذه الأخبار هم

الذين نقلوا إلينا الأحكام من الحلال والحرام، وعلم الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، والجهاد، فكما قبل العلماء عنهم ذلك كذلك قبلوا منهم هذه السنن، وقالوا: من ردها فهو ضال خبيث، يحذرونه ويحذرون منه.

- جاء في «مجموع الفتاوى» (٣٨٩/٥): قال محمد بن حاتم: سمعت إسحاق بن إبراهيم بن مخلد يقول: قال لي عبد الله بن طاهر: يا أبا يعقوب، هذه الأحاديث التي تروونها في النزول - يعني: وغير ذلك - ما هي؟

قلت: أيها الأمير، هذه أحاديث جاءت مجيء الأحكام، والحلال والحرام، ونقلها العلماء، فلا يجوز أن ترد؛ هي كما جاءت بلا كيف. فقال عبد الله: صدقت، ما كنت أعرف وجوهاً إلى الآن.

- وروي في «الأسماء والصفات-البيهقي» (٣٧٥/٢): قال أبو العباس:

أخبرني الثقة من أصحابنا قال: سمعت إسحاق بن راهويه يقول: دخلت على عبد الله بن طاهر فقال لي: يا أبا يعقوب، تقول إن الله ينزل كل ليلة؟ فقلت: أيها الأمير إن الله تعالى بعث إلينا نبيا، نقل إلينا عنه أخبار بها نحلل الدماء، وبها نحرم، وبها نحلل الفروج، وبها نحرم، وبها نبيح الأموال وبها نحرم، فإن صح ذا صحت، وإن بطل ذا بطل ذلك. قال: فأمسك عبد الله.

- وروى عبد الله في «السنة» (٢٧٣/١): حدثني أبو معمر، نا عباد بن العوام، قال: قدم علينا شريك فسألناه عن الحديث، «إن الله ينزل ليلة النصف من شعبان» قلنا: إن قوما ينكرون هذه الأحاديث، قال: فما يقولون؟ قلنا: يطعنون فيها، فقال: إن الذين جاءوا بهذه الأحاديث هم الذين جاءوا بالقرآن وبأن الصلوات خمس وبحج البيت وبصوم رمضان فما نعرف الله إلا بهذه الأحاديث.

- وقال ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢٠١/٧): رواه الأئمة المحدثون الثقات، والمثبتون والفقهاء الورعون، الذين نقلوا إلينا شريعة الإسلام ودعائمه مثل الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، والجهاد، وما يتلو ذلك من سائر الأحكام من النكاح، والطلاق، والبيوع، والحلال، والحرام، فلن يطعن عليهم فيما روه من هذه الأحاديث إلا خبيث مخبث، ضال مضل ملحد يريد إبطال الشريعة وتكذيب الأمة.

- قال ابن بطة رحمه الله في «الإبانة الكبرى» - ابن بطة (٢٤٤/٧): وكل ما جاء من هذه الأحاديث، وصحت عن رسول الله ﷺ ففرض على المسلمين قبولها، والتصديق بها، والتسليم لها، وترك الاعتراض عليها، وواجب على من قبلها، وصدق بها أن لا يضرب لها المقاييس، ولا يتحمل لها المعاني والتفاسير لكن تمر

على ما جاءت ولا يقال فيها: لم؟ ولا كيف؟ إيماناً بها وتصديقاً، ونقف من لفظها وروايتها حيث وقف أئمتنا وشيوخنا، وننتهي منها حيث انتهى بنا، كما قال المصطفى نبينا ﷺ بلا معارضة، ولا تكذيب، ولا تنقيح، ولا تفتيش، والله الموفق وهو حسبنا ونعم الوكيل، فإن الذين نقلوها إلينا هم الذين نقلوا إلينا القرآن وأصل الشريعة، فالطعن عليهم، والرد لما نقلوه من هذه الأحاديث طعن في الدين، ورد لشريعة المسلمين ومن فعل ذلك فالله حسيبه، والمنتقم منه بما هو أهله.

- قال محمد بن الحسين «الشريعة للأجري» (٢/٩٧٦): وقد قال الله تعالى
 لَنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [سورة النحل: ٤٤]، وكان مما بينه لأئمة في هذه الآيات: أنه أعلمهم في غير حديث:
 «إنكم ترون ربكم تعالى».

روى عنه جماعة من صحابته رضي الله عنهم، وقبلها العلماء عنهم أحسن القبول [كما قبلوا عنهم علم الطهارة والصلاة والزكاة والصيام والحج والجهاد، وعلم الحلال والحرام]،

كذا قبلوا منهم الأخبار: أن المؤمنين يرون الله تعالى لا يشكون في ذلك، ثم قالوا: من رد هذه الأخبار فقد كفر. انتهى كلامه ﷺ.

فمن يرد آيات الصفات وأخبارها ويقبل آيات الأوامر والنواهي يصدق عليه قوله تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [سورة البقرة: ٨٥].

وفي قوله: ﴿وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ﴾ [سورة البقرة: ٩١]. نكتة بديعة جدا، وهي: أنهم لما كفروا به وهو حق، لم يكن إيمانهم بما أنزل عليهم، لأجل أنه حق، فإذا لم يتبعوا الحق فيما أنزل عليهم، ولا فيما جاء به محمد ﷺ، لأنهم لو آمنوا بالمنزل عليهم لأجل أنه حق لآمنوا بالحق الثاني، وأعطوا الحق حقه من الإيمان، ففي ضمن هذه الشهادة عليهم بأنهم لم يؤمنوا بالحق الأول ولا بالثاني، وهكذا الحكم في كل من فرق الحق فأمن ببعضه وكفر ببعضه، كمن آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض، وكمن آمن ببعض الأنبياء وكفر ببعض، لم ينفعه إيمانه بما آمن به حتى يؤمن بالجميع.

ونظير هذا التفريق تفريق من يرد آيات الصفات وأخبارها، ويقبل آيات الأوامر والنواهي، فإن ذلك لا ينفعه لأنه آمن ببعض الرسالة وكفر ببعض، فإن كانت الشبهة التي عرضت لمن كفر ببعض الأنبياء غير نافعة له، فالشبهة التي عرضت لمن رد بعض ما جاء به النبي أولى أن لا تكود نافعة، وإن كانت هذه عذرا له، فشبهة من كذب بعض الأنبياء مثلها، فكما أنه لا يكون مؤمنا حتى يؤمن بجميع الأنبياء، ومن كفر بنبي من الأنبياء فهو كمن كفر بجميعهم، فكذلك لا يكون مؤمنا حتى يؤمن بجميع ما جاء به الرسول، فإذا آمن ببعضه ورد بعضه، فهو كمن كفر به كله.

فتأمل هذا الموضع واعتبر به الناس على اختلاف طوائفهم، يتبين لك أن أكثر من يدعي الإيمان برئ من الإيمان، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

كذلك فإن أمة محمد ﷺ لا تجتمع على ضلالة فكيف ونحن نراهم يجتمعون على قبول حديث أو خبر مرفوع أو موقوف أو مقطوع على أمر عقدي، بل تراهم يحكمون بالتجهم والبدعة على من رده وخالفه.

- وكما قال الدارمي: وقد علمتم يقينا أنا لم نخترع هذه الروايات، ولم نفتعلها، بل روينها عن الأئمة الهادين الذين نقلوا أصول الدين وفروعه إلى الأنام، وكانت مستفيضة في أيديهم، يتنافسون فيها، ويتزینون بروايتها، ويحتجون بها على من خالفها، قد علمتم ذلك ورويتموها كما روينها إن شاء الله، فاثبتوا ببعضها. وأمثلة هذا كثيرة في كتب الاعتقاد الأولى ككتاب السنة لعبد الله، والسنة للخلال وحرب الكرمانى وغيرها من كتب الاعتقاد المسندة أو المختصرة التي كتبها السلف وسيأتي معنا بعض الأمثلة على ذلك.

- وقال إسحاق بن منصور كما في «مسائل الكوسج» (٢٣٥): قلت: إذا شك في صلاته؟ قال: يرجع إلى اليقين، واليقين: يرجع إلى اليقين، واليقين: أن يكون يشك في واحدة أو اثنتين، أكثر وهمه أنها ثنتان، وهو التحري الثنتان واليقين واحدة، وإن كان هو وآخر فكان اليقين عنده خلاف ما أخبره صاحبه لم يقبله منه، وإن كانوا أكثر من واحد قبل منهم؛ لأن النبي ﷺ لم يقبل قول ذي اليمين حتى استشهد القوم فشهدوا؛ وهذا إذا سبى به، وكل من تكلم وراء الإمام أعاد. قال إسحاق: كما قال، إلا أنه إذا لقنه واحد فشك قبل منه.

- قال الشافعي رحمه الله: فكنا نقول بما قالوا به اتباعاً لهم، ونعلم أنهم إذا كانت سنن رسول الله لا تعزب عن عامتهم وقد تعزب عن بعضهم، ونعلم أن عامتهم لا تجتمع على خلاف لسنة رسول الله ولا على خطأ إن شاء الله (١).

وأنبه إلى نص مهم للكرجي تطرق فيه لهذه المسألة:

(١) الرسالة للشافعي (ص ٤٧٢).

- قال الكرجي الشافعي في كتابه الفصول: وإذا تقرر أن تأويل الصحابة مقبول فتأويل ابن عباس أولى بالاتباع والقبول، فإنه البحر العباب، وبالتأويل أعلم الأصحاب، فإذا صح عنه تأويل الاستواء بالاستقرار، وضعنا له الحد بالإيمان والتصديق، وعرفنا من الاستقرار ما عرفناه من الاستواء، وقلنا إنه ليس باستقرار يتعقب تعباً واضطراباً، بل هو كيف شاء وكما يشاء، والكيف فيه مجهول والإيمان به واجب، كما نقول في الاستواء سواء، فأما إذا لم يكن السلف صحابياً نظرنا في تأويله فإن تابعه عليه الأئمة المشهورون من نقله الحديث والسنة ووافقه الثقة الأثبات تابعناه وقبلناه ووافقناه فإنه، وإن لم يكن إجماعاً حقيقة إلا أن فيه مشابهة الإجماع إذ هو سبيل المؤمنين وتوافق المتفقين الذين لا يجتمعون على الضلالة، ولأن الأئمة لو لم يعلموا أن ذلك عن الرسول والصحابة لم يتابعوه عليه، فأما تأويل من لم يتابعه عليه الأئمة فغير مقبول^(١).

قلت: فهذا كلام نفيس في غاية الأهمية يلخص مسألة الاحتجاج بالأخبار المرفوعة والموقوفة والمقطوعة التي أوردها الأئمة في كتبهم، واحتجوا بها وإن كان في إسنادها مقال.

- وقال إسحاق بن راهويه: إذا اجتمع الثوري، والأوزاعي، ومالك على أمر فهو سنة^(٢).

قلت: فكيف إذا اجتمع الصحابة والتابعون وأتباعهم وفقهاء الأمصار وأهل

(١) «بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية» (٤٠٣/٦).

(٢) «سير أعلام النبلاء - ط الحديث» (٥٤٧/٦).

الحديث على أمر فالإمام حرب الكرماني رحمته الله قد بين في مقدمة كتابه السنة أن ما سينقله فيه هو عقيدة أهل الإسلام من لدن النبي محمد رحمته الله إلى زمانه، وكذلك عبد الله في كتاب السنة، وكذلك ما جاء في كتاب الإبانة الصغرى، وكذلك ما نقله الإمام أحمد في رسائله العقدية كرسالة أصول السنة وغيرها.

- جاء عن الشعبي، قال: كتب عمر إلى شريح: أن اقض بما في كتاب الله، فإن أتاك أمر ليس في كتاب الله، فاقض بما سن رسول الله رحمته الله فإن أتاك أمر ليس في كتاب الله ولم يسنه رسول الله رحمته الله، فانظر ما الذي اجتمع عليه الناس، فإن جاءك أمر لم يتكلم فيه أحد، فأبى الأمرين شئت، فخذ به، إن شئت فتقدم، وإن شئت فتأخر ولا أرى التأخير إلا خيرا لك.

- وقال الأجري في كتاب «الشريعة» (٩٧٩-٩٨٠): وهو يتكلم عن الرؤية: فإن قال الجهمي: أنا لا أؤمن بهذا، قيل له: كفرت بالله العظيم فإن قال: وما الحجة؟ قيل: لأنك رددت القرآن والسنة وقول الصحابة رضي الله عنهم وقول علماء المسلمين، واتبعت غير سبيل المؤمنين، وكنت ممن قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [سورة النساء: ١١٥].

- وروي عن محمد بن الحسين قال: بلغني أن بعض أصحاب أبي علي الجوزجاني سأله: كيف الطريق إلى الله؟ قال: أصح الطرق وأعمرها وأبعدا من الشبه اتباع الكتاب والسنة قولا وفعلا، وعزما وعقدا ونية، لأن الله تعالى قال: ﴿وَأَنْ تَطِيعُوا تَهْتَدُوا﴾ [سورة النور: ٥٤]، فسأله: كيف الطريق إلى اتباع السنة؟ قال: مجانبة البدع،

واتباع ما اجتمع عليه الصدر الأول من علماء الإسلام وأهله، والتباعد عن مجالس الكلام وأهله، ولزوم طريقة الاقتداء والاتباع، بذلك أمر النبي ﷺ بقوله: **﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾** [سورة النحل: ١٢٣] .

- وقال الأجري في الشريعة (١/ ٣٠٠): علامة من أراد الله به خيرا: سلوك هذا الطريق كتاب الله وسنن رسول الله ﷺ، وسنن أصحابه رضي الله عنهم، ومن تبعهم بإحسان، وما كان عليه أئمة المسلمين في كل بلد إلى آخر ما كان من العلماء مثل الأوزاعي، وسفيان الثوري ومالك بن أنس والشافعي وأحمد بن حنبل والقاسم بن سلام، ومن كان على مثل طريقتهم، ومجانبة كل مذهب يذمه هؤلاء العلماء، وسنين ما يرضونه إن شاء الله تعالى.

- وقال اللالكائي في مقدمة كتابة السنة (١/ ٢٩): ثم أستدل على صحة مذاهب أهل السنة بما ورد في كتاب الله تعالى فيها، وبما روي عن رسول الله ﷺ فإن وجدت فيهما جميعا ذكرتهما، وإن وجدت في أحدهما دون الآخر ذكرته، وإن لم أجد فيهما إلا عن الصحابة الذين أمر الله ورسوله أن يقتدى بهم ويهتدى بأقوالهم، ويستضاء بأنوارهم لمشاهدتهم الوحي والتنزيل ومعرفتهم معاني التأويل، احتججت بها، فإن لم يكن فيها أثر عن صحابي فعن التابعين لهم بإحسان، الذين في قولهم الشفاء والهدى، والتدين بقولهم القربة إلى الله والزلفى، فإذا رأيناهم قد أجمعوا على شيء عولنا عليه، ومن أنكروا قوله أو ردوا عليه بدعته أو كفروه حكمنا به واعتقدناه، ولم يزل من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا قوم يحفظون هذه الطريقة ويتدينون بها، وإنما هلك من حاد عن هذه الطريقة لجهله طرق الاتباع، وكان في الإسلام من يؤخذ

عنه هذه الطريقة قوم معدودون، أذكر أساميهم في ابتداء هذا الكتاب لتعرف أساميهم، ويكثر الترحم عليهم والدعاء لهم؛ لما حفظوا علينا هذه الطريقة، وأرشدونا إلى سنن هذه الشريعة.

- وقال السمعاني في كتاب الانتصار (ص ١١): فهؤلاء الأئمة هم المرجوع إليهم في أمر الدين وبيان الشرع ومن سلك طريقا في الإسلام بعدهم فيأهم يتبع وبهم يقتدي وموافقهم يتحرى فلا يجوز لمسلم أن يظن بهم ظن سوء وأنهم قالوا ذلك عن جهل وقلة علم وخبرة في الدين، وما هذا إلا من الغل الذي أمر الله بالاستعاذة منه فقال ﴿وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [سورة الحشر: ١٠] فتبين لنا أن الطريق عند الأئمة الهادية، اتباع السلف والافتداء بهم دون الرجوع إلى الآراء).

- قال السمعاني في كتاب الانتصار لأهل الحديث (ص ٤٤): غير أن الله تعالى أبى أن يكون الحق والعقيدة الصحيحة إلا مع أهل الحديث والآثار، لأنهم أخذوا دينهم وعقائدهم خلفا عن سلف وقرنا عن قرن إلى أن انتهوا إلى التابعين وأخذه التابعون عن أصحاب النبي ﷺ وأخذه الصحابة عن رسول الله ﷺ ولا طريق إلى معرفة ما دعا إليه رسول الله ﷺ الناس من الدين المستقيم والصراط القويم إلا هذا الطريق الذي سلكه أصحاب الحديث، أما سائر الفرق فطلبوا الدين بغير طريقه لأنهم رجعوا إلى معقولهم وخواطرهم وآرائهم، فإذا سمعوا شيئا من الكتاب والسنة عرضه على معيار عقولهم، فإن استقام لهم قبلوه، وإن لم يستقم في ميزان عقولهم ردوه، فإن اضطروا إلى قبوله حرفوه بالتأويلات البعيدة والمعاني المستنكرة فحادوا عن الحق وزاغوا عنه ونبذوا الدين وراء ظهورهم، وعلوا السنة تحت أقدامهم.

- وقال (ص ٤٥): ومما يدل على أن أهل الحديث هم على الحق، أنك لو طالعت جميع كتبهم المصنفة، من أولهم إلى آخرهم، قديمهم وحديثهم، مع اختلاف بلدانهم وزمانهم، وتباعد ما بينهم في الديار، وسكون كل واحد منهم قطرا من الأقطار، وجدتهم في بيان الاعتقاد على وتيرة واحدة، ونمط واحد، يجرون فيه على طريقة لا يحدون عنها ولا يميلون فيها قولهم في ذلك واحد وفعلهم واحد لا ترى بينهم اختلافا ولا تفرقا في شيء ما وإن قل، بل لو جمعت جميع ما جرى على ألسنتهم ونقلوه عن سلفهم وجدته كأنه جاء من قلب واحد وجرى على لسان واحد وهل على الحق دليل أبين من هذا.

- وقال الدارمي في «النقض» (ص ١٢٥): وادعت أيها المريسي أن قول الله تعالى: ﴿هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [سورة البقرة: ٢٥٥] وادعت أن تفسير القيوم عندك: الذي لا يزول، يعني الذي لا ينزل ولا يتحرك، ولا يقبض، ولا يبسط، وأسندت ذلك عن بعض أصحابك، غير مسمى، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس أنه قال: القيوم: الذي لا يزول.

وعند أهل البصر، ومع روايتك هذه عن ابن عباس دلائل وشواهد أنها باطل. إحداهما: أنك أنت رويتها وأنت المتهم في توحيد الله. والثانية: أنك رويته عن بعض أصحابك غير مسمى، وأصحابك مثلك في الظنة والتهمة.

والثالث: أنه عن الكلبي وقد أجمع أهل العلم بالآثر على أن لا يحتجوا بالكلبي في أدنى حلال ولا حرام. فكيف في تفسير توحيد الله وتفسير كتابه؟

وكذلك أبو صالح.

ولو قد صحت روايتك عن ابن عباس أنه قال: «القيوم: الذي لا يزول» لم نستنكره، وكان معناه مفهوما واضحا عند العلماء، وعند أهل البصر بالعربية أن معنى «لا يزول»: لا يفنى ولا يبيد، لا أنه لا يتحرك ولا يزول من مكان إلى مكان، إذا شاء، كما كان يقال للشيء الفاني: هو زائل، كما قال لبيد بن ربيعة:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل

- وقال الدارمي: فيقال لهذا المعارض: لو كان لك فهم وعقل لم تكن تضيع في الناس مثل هذا الحديث الذي لا أصل له عند العلماء، ولم يروه عن حماد إلا كل مقروء في دينه، فيظن بعض من يسمعه منك أن له أصلا، فيضل به أو يضل، وهذا الحديث لا يعرف له أصل في كتاب ابن سلمة، ولا ندري من أين وقع إلى المعارض؟ ومما يستنكر هذا الحديث أنه محال المعنى، بل هو كفر لا ينقاد ولا ينقاس، فكيف خلق الخيل التي عرقت قبل أن تكون نفسه في دعواك؟

- قال الحسين بن الوليد: لقيت مالك بن أنس فسألته عن حديث فقال: لقد طال عهدي بهذا الحديث، فمن أين جئت به؟ قلت: حدثني به عنك إبراهيم بن طهمان قال: أبو سعيد؟ كيف تركته؟ قلت: تركته بخير، قال: هو بعد يقول: أنا عند الله مؤمن؟ قلت له: وما أنكرت من قوله يا أبا عبد الله؟ فسكت عني، وأطرق ساعة، ثم قال: لم أسمع السلف يقولونه^(١).

فكانوا يعرفون صحة الحديث بتداول العلماء له وإيراده في كتبهم واحتجاجهم به

(١) رواه الدولابي في «الأسماء الكنى» (١٠٥٤) والخطيب في «تاريخه» (١٣/٧).

فدونك هذه الأصول السلفية:

- **قال الخلال:** سمعت أبا بكر بن صدقة يقول: سمعت غير واحد من أصحابنا وأبا القاسم بن الجبلي غير مرة، أنهم حضروا أبا عبد الله سئل عن حديث سفينة، فصحيحه.

فقال رجل: سعيد بن جمهان؟! [كأنه يضعفه،] فقال أبو عبد الله: يا صالح، [خذ بيده أراه قال: أخرجه،] هذا يريد الطعن في حديث سفينة^(١).

قلت: هذا هو جزاء من طعن في أحاديث المعتقد التي رواها الأئمة في كتبهم العقديّة وصدروا بها الأبواب.

فإنهم لا يستدلون إلا بما يعتقدون صحته، أو استقامة متنه مع ضعف يسير في سنده محتمل لا يؤثر.

فما عساه سيفعل لو رأى من يحقق كتب العقيدة وكتب التفسير من أهل زماننا كأن الواحد منهم يستحي أن يصحح خبراً واحداً.

بل همه إسقاط أخبار الكتاب والتعالم على أئمة السلف، وكأنهم كانوا صبيان لا يفهمون شيئاً في الحديث.

(١) «السنة» للخلال (١/٣٢٧/٦٣٦).

وهذه بعض الأمثلة التطبيقية لهذه القاعدة **(العمل بما تواتر قبوله بين السلف والاحتجاج به وإن كان في إسناده ضعف).**

- قال عبد الله في كتاب السنة: حدثني أبي، نا وكيع، بحديث إسرائيل عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن خليفة، عن عمر رضي الله عنه قال: إذا جلس الرب ﷺ على الكرسي فاقشعر رجل سماه أبي عند وكيع فغضب وكيع وقال: أدركنا الأعمش وسفيان يحدثون بهذه الأحاديث لا ينكرونها ^(١).

قلت: هذا الإمام وكيع رضي الله عنه احتج في العقائد بهذا الحديث وحجته باستدلاله به أن الأئمة قبله حدثوا به وتلقوه بالقبول وكانوا يؤمنون بما جاء به.

- وقال الترمذي كما في «السنن» (٤٢/٢ ت بشار): حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء، قال: حدثنا وكيع، قال: حدثنا عباد بن منصور، قال: حدثنا القاسم بن محمد قال: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: **«إن الله يقبل الصدقة ويأخذها يمينه»**، فيربها لأحدكم كما يربي أحدكم مهره، حتى إن اللقمة لتصير مثل أحد، وتصديق ذلك في كتاب الله ﷻ: **«هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ»** [سورة

التوبة: ١٠٤]، و**«يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ»** [سورة البقرة: ٢٧٦].

(١) السنة لعبد الله بن أحمد (٣٠٢/١) أخرجه الدارمي في الرد على المريسي (٤٢٦/١) وعبد الله بن الإمام أحمد في السنة (رقم ٥٩٣) وعبد بن حميد في تفسيره كما في مسند الفاروق لابن كثير (٥٦٩/٢) وأبو يعلى كما في المقصد العلي (رقم ١٦٨٤) والطبري (٥٤٠/٤) وأبو الشيخ في العظمة (٦٥٠/٢) والخطيب في تاريخ بغداد (٥٨٩/٨).

هذا حديث حسن صحيح.

وقد روي عن عائشة عن النبي ﷺ نحو هذا.

وقد قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث وما يشبه هذا من الروايات من الصفات ونزول الرب ﷻ كل ليلة إلى السماء الدنيا، قالوا: قد ثبتت الروايات في هذا، ويؤمن بها ولا يتوهم ولا يقال كيف؟

هكذا روي عن مالك وسفيان بن عيينة وعبد الله بن المبارك أنهم قالوا في هذه الأحاديث: أمروها بلا كيف.

وهكذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة، وأما الجهمية فأنكرت هذه الروايات وقالوا: هذا تشبيه.

وقد ذكر الله ﷻ في غير موضع من كتابه اليد والسمع والبصر، فتأولت الجهمية هذه الآيات ففسروها على غير ما فسر أهل العلم، وقالوا: إن الله لم يخلق آدم بيده! وقالوا: إن معنى اليد ههنا القوة.

- وقال إسحاق بن إبراهيم: إنما يكون التشبيه إذا قال: يد كيد أو مثل يد، أو سمع كسمع أو مثل سمع، فإذا قال سمع كسمع أو مثل سمع فهذا التشبيه.

وأما إذا قال كما قال الله تعالى: يد وسمع وبصر، ولا يقول كيف ولا يقول مثل سمع ولا كسمع، فهذا لا يكون تشبيهاً، وهو كما قال الله تعالى في كتابه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾

وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١١﴾ [سورة الشورى: ١١].

- وقال الدرودي في تاريخه عن ابن معين ٢٥٤٣: سمعت يحيى يقول شهدت

زكريا بن عدي سأل وكيعاً فقال يا أبا سفيان هذه الأحاديث يعنى مثل حديث الكرسي

موضع القدمين ونحو هذا فقال وكيع أدركنا إسماعيل بن أبي خالد وسفيان ومسعر يحدثون بهذه الأحاديث ولا يفسرون بشيء.

- وقال حرب الكرمانى في مقدمة عقيدته: هذا مذهب أئمة العلم وأصحاب الأثر وأهل السنة المعروفين بها المقتدئ بهم فيها، وأدركت من أدركت من علماء أهل العراق والحجاز والشام وغيرهم عليها فمن خالف شيئاً من هذه المذاهب، أو طعن فيها، أو عاب قائلها فهو مبتدع خارج من الجماعة زائل عن منهج السنة وسبيل الحق، وهو مذهب أحمد وإسحاق بن إبراهيم بن مخلد، وعبد الله بن الزبير الحميدي وسعيد بن منصور، وغيرهم ممن جالسنا وأخذنا عنهم العلم فكان من قولهم... فذكر اعتقاداً ومنه قوله: والله ﷻ على العرش، والكرسي موضع قدميه، وهو يعلم ما في السماوات السبع.

- وقال أبو منصور الأزهرى في «تهذيب اللغة» (١٠/٥٤): قلت والصحيح عن ابن عباس في الكرسي ما رواه الثوري وغيره عن عمار الدهني عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال: الكرسي: موضع القدمين، وأما العرش فإنه لا يقدر قدره، وهذه رواية اتفق أهل العلم صحتها، والذي روي عن ابن عباس في الكرسي أنه العلم، فليس مما يشبه أهل المعرفة بالأخبار.

- وروى اللالكائي في «السنة» (٧٣٣) عن أبي عبيد القاسم بن سلام وذكر عنده هذه الأحاديث: ضحك ربنا ﷺ من قنوط عباده، وقرب غيره، والكرسي موضع القدمين، وأن جهنم لتمتلئ فيضع ربك قدمه فيها وأشباه هذه الأحاديث؟ فقال أبو عبيد: هذه الأحاديث عندنا حق يرويها الثقات بعضهم عن بعض إلا أنا إذا سئلنا عن

تفسيرها قلنا: ما أدركنا أحداً يفسر منها شيئاً ونحن لا نفسر منها شيئاً نصدق بها ونسكت.

- وعن عبد الصمد بن يحيى قال: قال لي شاذان: اذهب إلى أبي عبد الله فقل: ترى لي أن أحدث بحديث قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال: رأيت ربي ﷺ في صورة شاب قال: فأتيت أبا عبد الله فقلت له. فقال لي: قل له يحدث به، قد حدث به العلماء^(١).

- وقال أبا عبيد القاسم بن سلام، وذكر الباب الذي يروى في الرؤية والكرسي وموضع القدمين، وضحك ربنا من فنوط عباده، وقرب غيره، وأين كان ربنا قبل أن يخلق السماء وأن جهنم لا تمتلئ حتى يضع ربك ﷺ قدمه فيها فتقول: قط قط، وأشبه هذه الأحاديث فقال: هذه الأحاديث صحاح حملها أصحاب الحديث والفقهاء بعضهم على بعض، وهي عندنا حق لا نشك فيها، ولكن إذا قيل: كيف وضع قدمه؟ وكيف ضحك؟ قلنا: لا يفسر هذا ولا سمعنا أحداً يفسره^(٢).

- وقال الدارمي في «الرد على المريسي» (١٧٩) فقد كتب إلي علي بن خشرم، أن وكيعاً سئل عن حديث عبد الله ابن عمرو: «**الجنة مطوية معلقة بقرون الشمس**»؟ فقال وكيع: هذا حديث مشهور، قد روي فهو يروى، فإن سألوا عن تفسيره لم يفسر لهم، ونتمهم من ينكره وينازع فيه، والجهمية تنكره.

- وقال ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (١١٢ / ٧): سألت أبا عمر محمد بن عبد

(١) «طبقات الحنابلة» (١٠٣ / ٢).

(٢) «الصفات للدارقطني ت الفقيهي» (ص ٦٨).

الواحد صاحب اللغة عن قول النبي ﷺ: «ضحك ربنا من قنوط عباده، وقرب غيره»، فقال: الحديث معروف، وروايته سنة، والاعتراض بالطعن عليه بدعة، وتفسير الضحك تكلف وإلحاد، أما قوله: «وقرب غيره»، فسرعة رحمته لكم وتغيير ما بكم من ضرر.

- وجاء في «آداب الشافعي ومناقبه» (ص ٢٣١): عن يونس بن عبد الأعلى، قال: قلت للشافعي: ما شيء أثقل علي من أن أخالف حديثاً قد استعمله عامة من المفتين فقال لي: ما يمنحك من ذلك إلا التوفيق.

وقال الشافعي - رحمه الله - :

وَوَجَدْنَا أَهْلَ الْفُتْيَا وَمَكَنَ حَفِظْنَا عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْمَغَازِي مِنْ قُرَيْشٍ وَغَيْرِهِمْ لَا يَخْتَلِفُونَ فِي أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ عَامَ الْفَتْحِ «لَا وَصِيَّةَ لِرَآرِثٍ وَلَا يَقْتُلُ مُؤْمِنٌ كَافِرًا» وَيَأْتُرُونَهُ عَنْ مَنْ حَفِظُوا عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْمَغَازِي فَكَانَ هَذَا نَقْلًا عَامَّةً عَنْ عَامَّةٍ وَكَانَ أَقْوَى فِي بَعْضِ الْأُمَرَاءِ مِنْ نَقْلِ وَاحِدٍ عَنْ وَاحِدٍ وَكَذَلِكَ وَجَدْنَا أَهْلَ الْعِلْمِ عَلَيْهِ مُجْتَمِعِينَ قَالَ وَرَوَى بَعْضُ الشَّامِيِّينَ حَدِيثًا لَيْسَ مِمَّا يُثْبِتُهُ أَهْلُ الْحَدِيثِ فِيهِ أَنَّ بَعْضَ رِجَالٍ مَجْهُولُونَ فَرَوَيْنَاهُ عَنِ النَّبِيِّ مَنْقُطًا

وإنما قبلناه بما وصفت من نقل أهل المغازي وإجماع العامة عليه وإن كنا قد ذكرنا الحديث فيه واعتمدنا على حديث أهل المغازي عامًا وإجماع الناس أخبرنا سفيان عن سليمان الأَحْوَل عن مجاهد أن رسول الله قال " لا وصية لوارث فاستدللنا بما وصفت، من نقل عامة أهل المغازي عن النبي أن «لَا وَصِيَّةَ لِرَآرِثٍ»

-: على أن المواريث ناسخة للوصية للوالدين والزوجة، مع الخبر المنقطع عن النبي، وإجماع العامة على القول به.

وانظر كلام السلف المتواتر في: حديث الصورة وإجلال النبي ﷺ على العرش، وهو ما يعرف بالمقام المحمود، وحديث الأيطط، وأحاديث النزول، وأحاديث الرؤية، وقصة الإسراء والمعراج. فإن عامة الأخبار المرفوعة والموقوفة والمقطوعة التي يحتج بها أهل السنة في كتبهم يكون لها شواهد من كتاب الله تعالى ومن الأخبار المتواترة وعمل الناس في القرون الثلاثة الأولى.

- جاء عن عبد الله بن مسعود قال: إذا حدثناكم بحديث أنبأكم بتصديق ذلك من كتاب الله ﷻ (١).

بينما يظن المتأخرون أن رأي الصحابة والتابعين، هكذا بلا أصل، كما يفعلون في أقوالهم بمجرد الاستحسان أو القياس، ولكن الخبراء بالآثار وجدوا لأقوال الصحابة أصلاً من الوحي، وهذا أحد أسباب اعتبار أقوالهم حجة عند المتقدمين.

- روى البخاري في «صحيحه» (١٥٧٧) عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن الحجاج عام نزل بابن الزبير رضي الله عنه سأل عبد الله (يعني ابن عمر رضي الله عنهما) كيف يصنع في الموقف يوم عرفة، فقال سالم رضي الله تعالى عنه: إن كنت تريد السنة فهجر بالصلاة يوم عرفة فقال ابن عمر رضي الله عنهما: صدق، قال الزهري: فقلت لسالم: أفعله رسول الله ﷺ؟ قال: وهل يتبعون في ذلك إلا سنته ﷺ؟ قال أبو

جعفر: سمعت أبا عمر سليم بن مجاهد يقول: كنت عند محمد بن سلام البيكندي فقال: لو جئت قبل لرأيت صبيا يحفظ سبعين ألف حديث قال: فخرجت في طلبه حتى لحقته قال: أنت الذي يقول: إني أحفظ سبعين ألف حديث؟ قال: نعم، وأكثر ولا أجيئك بحديث من الصحابة، والتابعين إلا عرفتكم مولد أكثرهم ووفاتهم، ومساكنهم ولست أروي حديثاً من حديث الصحابة، أو التابعين إلا ولي من ذلك أصل أحفظه حفظاً عن كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ^(١).

- وقال ابن مسعود رضي الله عنه: كنا إذا تعلمنا من النبي ﷺ عشر آيات من القرآن لم نتعلم من العشر التي نزلت بعدها حتى نعلم ما فيه^(٢).

- جاء في «تعظيم قدر الصلاة» (١/١٥٨): حدثنا الحسن بن عيسى، أنا ابن المبارك، أنا أبو معشر المدني، عن محمد بن كعب القرظي، قال: حدثني عبد الله بن جارية، مولى عثمان بن عفان، عن حمران، مولى عثمان قال: مرت على عثمان فخارة فيها ماء فدعا به فتوضأ فأسبغ وضوءه، ثم قال: لو لم أسمع من رسول الله ﷺ إلا مرة أو مرتين أو ثلاثاً ما حدثتكم به، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما توضأ عبد فأسبغ الوضوء ثم قام إلى الصلاة إلا غفر له ما بينه وبين الصلاة الأخرى».

- قال محمد بن كعب: وكنت إذا سمعت الحديث عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ التمسته في القرآن فالتمسته هذا فوجدته ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ لِيُغْفَرَ

(١) «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٤، ٢٥) و«تهذيب الكمال» (١١٧٢) و«السير» (١٠/ ٩٢) و«طبقات السبكي» (٢/ ٢١٨ و ٢٢٢).

(٢) كما في: «السنن الكبرى» للبيهقي (٣/ ١١٩-١٢٠).

لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا ﴿١﴾ [سورة
الفتح: ١-٢] فقلت: إن الله لم يتم النعمة عليه حتى غفر له ذنوبه، ثم قرأت هذه الآية
﴿وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُظْهِرَكَ لَوِئِيمَ نِعْمَتِهِ عَلَيْكُمْ﴾ [سورة المائدة: ٦] فعرفت أن الله لم يتم
النعمة عليهم حتى غفر لهم.

- وقال سعيد بن جبير كما في «تفسير عبد الرزاق» (٢ / ١٨٥): «وقلما سمعت
حديثا إلا وجدت له تصديقا في القرآن».

- وقال أبو بكر بن مردويه كما في «السير» (١٦ / ٩): سمعت أبا أحمد يقول:
أحفظ في القرآن خمسين ألف حديث.

وعبد الله بن مسعود لا يروي خبراً مرفوعاً أو موقوفاً إلا سمع فيه شيئاً عن النبي



- روى ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٧٦٣٧): عبد الله بن نمير قال حدثنا سفيان،
قال حدثنا سلمة بن كهيل، عن أبي الزعراء، عن عبد الله، أنه ذكر عنده الدجال فقال
عبد الله: تفرقون أيها الناس لخروجه ثلاث فرق: فرقة تتبعه وفرقة تلحق بأرض
آبائهم بمنابت الشيخ وفرقة تأخذ شط هذا الفرات فيقاتلهم ويقاتلونه حتى يجتمع
المؤمنون بقرى الشام فيبعثون إليه طليعة فيهم فارس على فرس أشقر أو فرس أبلق
فيقتلون لا يرجع منهم بشر، قال سلمة: فحدثني أبو صادق عن ربيعة بن ناجد أن عبد
الله قال: فرس أشقر ثم قال عبد الله: ويزعم أهل الكتاب أن المسيح عيسى ابن مريم
ينزل فيقتله.

قال أبو الزعراء: ما سمعت عبد الله يذكر عن أهل الكتاب حديثاً غير هذا...

وهذا بيان مهم من الإمام أحمد في بيان أن عامة الأخبار لها شواهدا من كتاب الله.

- قال أبو عبد الله: واحتججت عليهم فقلت: زعمتم أن الأخبار تردونها باختلاف أسانيدها، وما يدخلها من الوهم والضعف، فهذا القرآن نحن وأنتم مجمعون عليه وليس بين أهل القبلة فيه خلاف وهو الإجماع.

قال الله ﷻ في كتابه تصديقا منه لقول إبراهيم غير دافع لمقالته ولا لما حكى عنه، فقال: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا ۚ﴾ [سورة مريم: ٤٢]. فذم إبراهيم أباه أن عبد ما لا يسمع ولا يبصر، فهذا منكر عندكم. فقالوا: شبه، شبه يا أمير المؤمنين. فقلت: أليس هذا القرآن؟ هذا منكر عندكم مدفوع.

وهذه قصة موسى، قال الله ﷻ لموسى في كتابه حكاية عن نفسه: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى﴾ [سورة النساء: ١٦٤] فأثبت الله الكلام لموسى كرامة منه لموسى ثم قال: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي﴾ [سورة طه: ١٤] فتنكرون هذا، فيجوز أن تكون هذه الياء راجعة ترد على غير الله، أو يكون مخلوق يدعي الربوبية؟ وهل يجوز أن يقول هذا غير الله؟ وقال له: ﴿يَمُوسَى لَا تَخَفْ﴾ [سورة النمل: ١٠]، ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾ [سورة طه: ١٢] فهذا كتاب الله يا أمير المؤمنين، فيجوز أن يقول لموسى: أنا ربك مخلوق؟ وموسى كان يعبد مخلوقا؟ ومضى إلى فرعون برسالة مخلوق يا أمير المؤمنين؟ قال: فأمسكوا، وأداروا بينهم كلاما لم أفهمه. قال أبو عبد الله: والقوم يدفعون هذا وينكرونه، ما رأيت أحدا طلب الكلام واشتتهاه إلا أخرجه إلى أمر عظيم، لقد تكلموا بكلام، واحتجوا بشيء ما يقوى قلبي ولا ينطق لساني أن أحكيه، والقوم يرجعون إلى التعطيل في أقاويلهم، وينكرون

الرؤية والآثار كلها، ما ظننت أنه هكذا حتى سمعت مقالاتهم.

وإليك أخي القارئ بعض الأمثلة على هذا:

فصفة وأحاديث النزول عندما أثبتها الإمام إسحاق وأهل الحديث احتجوا على

ثبوتها ووقعها من كتاب الله تعالى:

قال تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [سورة الفجر: ٢٢].

وقال تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ

وَقُضِيَ الْأَمْرُ إِلَى اللَّهِ تُزْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [سورة البقرة: ٢١٠].

- روى الحاكم بإسناده عن أحمد بن سعيد بن إبراهيم بن عبد الله الرباطي قال:

حضرت مجلس الأمير عبد الله بن طاهر ذات يوم، وحضر إسحاق ابن إبراهيم، يعني

ابن راهويه، فسئل عن حديث النزول: أصحيح هو؟ قال: نعم فقال له بعض قواد عبد

الله: يا أبا يعقوب أتزعم أن الله ينزل كل ليلة؟ قال: نعم قال: كيف ينزل؟ فقال له

إسحاق: أثبتته فوق حتى أصف لك النزول، فقال الرجل: أثبتته فوق، فقال إسحاق:

قال الله ﷻ: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [سورة الفجر: ٢٢] فقال الأمير عبد الله: يا أبا

يعقوب هذا يوم القيامة!! فقال إسحاق: أعز الله الأمير ومن يجيء يوم القيامة من

يمنعه اليوم؟^(١).

وأهل السنة عندما أثبتوا حديث الافتراق احتجوا على صحة متنه بشواهد كثيرة

من كتاب الله والسنن المتواترة:

(١) عقيدة السلف للصابوني (٤٤) والذهبي في العلو (ص ١٣٢).

فمن القرآن :

قال ﷺ: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ١١٥﴾ [سورة النساء: ١١٥].

قال ﷺ: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ مِنَ الْأَحْزَابِ فَالنَّارُ مَوْعِدُهُ﴾ [سورة هود: ١٧].

قال ﷺ: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ﴾ [سورة هود: ١١٦].

قال ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ١٣٢﴾
وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [سورة آل عمران: ١٠٢-١٠٣].

قال ﷺ: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ٣٥﴾ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ٣٦﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ أَبْيَضَتْ وُجُوهُهُمْ فَبِمَا رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ٣٧﴾ [سورة آل عمران: ١٠٥-١٠٧].

قال ﷺ: ﴿* شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [سورة الشورى: ١٣].

قال ﷺ: ﴿وَمَا تَفَرَّقُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ [سورة الشورى: ١٤].

قال ﷺ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ١٥٣﴾ [سورة الأنعام: ١٥٣].

قال ﷺ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا أَنتَ لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ

ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿١٥٩﴾ [سورة الأنعام: ١٥٩].

قال ﷺ: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [سورة هود: ١١٨].

قال ﷺ: ﴿مِنَ الَّذِينَ قَرَّوْا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [سورة الروم: ٣٢].

[سورة الروم: ٣٢].

ومن السنة:

- وقال المروزي في السنة: حدثنا يونس بن عبد الأعلى، أنبا ابن وهب، أخبرني أبو صخر، عن أبي معاوية البجلي، عن سعيد بن جبير، عن أبي الصهباء البكري، قال: سمعت علي بن أبي طالب، وقد دعا رأس الجالوت وأسقف النصارى، فقال: إني سائلكم عن أمر وأنا أعلم به منكما فلا تكتماني يا رأس الجالوت أنشدتك الله الذي أنزل التوراة على موسى وأطعمكم المن والسلوى وضرب لكم في البحر طريقا، وأخرج لكم من الحجر اثنتي عشرة عينا، لكل سبط من بني إسرائيل عين إلا ما أخبرني علي كم افترقت بنو إسرائيل بعد موسى؟ فقال له: ولا فرقة واحدة، فقال له علي ثلاث مرار: كذبت والله الذي لا إله إلا هو لقد افترقت علي إحدى وسبعين فرقة، كلها في النار إلا فرقة، ثم دعا الأسقف فقال: أنشدك الله الذي أنزل الإنجيل على عيسى وجعل علي رحله البركة وأراكم العبرة فأبرأ الأكمه وأحيا الموتى، وصنع لكم من الطين طيورا وأنباكهم بما تأكلون وما تدخرون في بيوتكم، فقال: دون هذا أصدقك يا أمير المؤمنين، فقال: علي كم افترقت النصارى بعد عيسى من فرقة؟ فقال: لا والله ولا فرقة، فقال ثلاث مرار: كذبت والله الذي لا إله إلا هو لقد افترقت علي اثنتين وسبعين فرقة كلها في النار إلا فرقة، فأما أنت يا يهودي فإن الله يقول:

﴿وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ [سورة الأعراف: ١٥٩] فهي التي تنجو وأما أنت يا نصراني فإن الله يقول: ﴿مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ﴾ [سورة المائدة: ٦٦] فهي التي تنجو، وأما نحن فيقول: ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ [سورة الأعراف: ١٨١] وهي التي تنجو من هذه الأمة.

- وجاء عن المغيرة بن شعبة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يزال قوم من أمتي ظاهرين على الناس، حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون».

قلت: فهذا الحديث خصص النبي ﷺ فيه أن النجاة يكون لطائفة واحدة.
وقوله ﷺ: «فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافا كثيرا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة».

- وجاء عن عمر، أنه كان يقول: أصدق القليل قيل الله، وأن أحسن الهدى هدى محمد ﷺ، وإن شر الأمور محدثاتها، ألا وإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار^(١).

- وعن عبد الله قال: خط لنا رسول الله ﷺ يوما خطا فقال: «هذا سبيل الله». ثم خط عن يمين ذلك الخط وعن شماله خطوطا فقال: «هذه سبل، على كل سبيل منها شيطان يدعو إليها». ثم قرأ هذه الآية: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا

(١) البدع والنهي عنها (ص ٥٦).

السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ﴿ [سورة الأنعام: ١٥٣] ^(١) .

- وروي عن ابن سيرين، أن علياً، قال: يهلك في اثنان: محب مطر، ومبغض

مفتر ^(٢) .

وقول ابن عمر للقدرية أخبرهم أني منهم بريء وقول النبي ﷺ في الخوارج أنهم كلاب النار وعلى النقيض من أمر الخوارج أمر المرجئة فلو تعكس الأخبار الواردة في الخوارج فلا شك من إنزال الوعيد فيهم وكما قال النبي ﷺ دين الله هدى بين ضلالتين.

وقوله ﷺ: «**وإن الله نظر إلى أهل الأرض فمقتهم عربهم وعجمهم إلا بقايا من أهل الكتاب**» ^(٣) .

- وروي عن أبي سعيد رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**لتتبعن سنن من قبلكم شبرا بشبر وذراعا بذراع حتى لو سلكوا جحر ضب لسلكتموه**» قلنا يا رسول الله اليهود والنصارى قال: «**فمن**» ^(٤) .

وحديث الحوض: جاء عن عبد الله رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**أنا فرطكم على الحوض، وليرفعن رجال منكم ثم ليختلجن دوني، فأقول: يا رب أصحابي؟ فيقال:**

(١) رواه أحمد في المسند رقم: (٤١٤٢)، و(٤٤٣٧).

(٢) الجامع - معمر بن راشد (٣١٨/١١).

(٣) «صحيح مسلم» (١٥٩/٨).

(٤) صحيح البخاري (١٦٩/٤).

إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك»^(١).

وجزاء من معنى حديث الافتراق: يشهد له أثر ابن مسعود رضي الله عنه فقد جاء عن الربيع بن عميلة، عن ابن مسعود، قال: إن بني إسرائيل لما طال عليهم الأمد قست قلوبهم، فاخترعوا كتابا من قبل أنفسهم فاستهوت قلوبهم، فاستحلته ألسنتهم، فقالوا: تعالوا حتى ندعو الناس إلى كتابنا هذا، فمن تابعنا تركناه، ومن خالفنا قتلناه، فقالوا: انظروا فلانا، فإن تابعكم فلن يتخلف عنكم أحد، وإن خالفكم فاقتلوه، فبعثوا إليه فدخل منزله، فأخذ كتابا من كتب الله فجعله في قرن، ثم تقلده تحت ثيابه، فأتاهم فقرأوا عليه كتابهم، فقالوا: تؤمن بما في هذا الكتاب؟ فقال: وما لي لا أؤمن بهذا الكتاب، وأشار إلى صدره، فرجع إلى منزله، فلم يلبث إلا يسيرا حتى مات، فجاء إخوان من إخوانه فنبشوه فوجدوا ذلك الكتاب في ذلك القرن، فقالوا: كان إيمانه في هذا الكتاب قال ابن مسعود: تفرقت النصارى على سبعين فرقة، فأهداهم فرقة أصحاب ذي القرن، فقال ابن مسعود: يوشك من عاش منكم أن يرى منكرا لا يستطيع فيه غير أن يعلم الله من قلبه أنه له كاره^(٢).

وأهل السنة عندما أثبتوا الحديث الذي في صفة الخوارج وأنهم كلاب النار احتجوا على ثبوته وصحة متنه بالقرآن:

قال ﷺ: «وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي ءَاتَيْنَاهُ ءَايَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْعَاوِينَ ﴿٧٥﴾ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ

(١) «صحيح البخاري» (٥/ ٢٤٠٥).

(٢) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - ابن أبي الدنيا» (ص ١١١).

كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلَ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثُ ذَلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا
بِآيَاتِنَا فَأَقْصِصْ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٧٦﴾ [سورة الأعراف: ١٧٥-١٧٦].

فكل صفة ذكرها النبي ﷺ في فرقة الخوارج جاءت منصوطة في هذه الآية.

وأهل السنة عندما أثبتوا الحد لله تعالى احتجوا بالقرآن على إثباته:

- قال الدارمي رحمه الله في النقص: من ادعى أنه ليس لله حد فقد رد القرآن، وادعى

أنه لا شيء؛ لأن الله حد مكانه في مواضع كثيرة من كتابه فقال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ

أَسْتَوَى ﴿٥﴾ [سورة طه: ٥] ﴿أَمْنُكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ ﴿١٦﴾ [سورة الملك: ١٦] ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴿

[سورة النحل: ٥٠] ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴿ [سورة آل عمران: ٥٥] ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴿ [سورة

فاطر: ١٠] فهذا كله وما أشبهه شواهد ودلائل على الحد.

ومن لا يعترف به فقد كفر بتنزيل الله وجحد آيات الله.

وقال رسول الله ﷺ: «إن الله فوق عرشه فوق سماواته»، وقال للأمة السوداء:

«أين الله؟» قالت: في السماء، فقال: «أعتقها فإنها مؤمنة».

فقول رسول الله ﷺ: «إنها مؤمنة» دليل على أنها لو لم تؤمن بأن الله في السماء لم

تكن مؤمنة، وأنه لا يجوز في الرقبة إلا من يحد الله أنه في السماء، كما قال الله ورسوله.

- قال الخلال: أخبرنا الحسن بن صالح العطار، حدثنا هارون بن يعقوب

الهاشمي، سمعت أبي يعقوب بن العباس، قال: كنا عند أبي عبد الله، قال: فسألناه

عن قول ابن المبارك. قيل له: كيف نعرف ربنا؟ قال: في السماء السابعة، على عرشه،

بحد، فقال الإمام أحمد: هكذا على العرش، استوى بحد.

فقلنا له: ما معنى قول ابن المبارك: بحد؟

قال: لا أعرفه، ولكن لهذا شواهد من القرآن في خمسة مواضع: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [سورة فاطر: ١٠]، ﴿ءَأْمِنْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [سورة الملك: ١٦]، ﴿تَعْرُجُ الْمَلَكُوتُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [سورة المعارج: ٤]، وهو على العرش، وعلمه مع كل شيء^(١).

وهذا من أبين الأدلة على أصل إثبات الحد موجود في كتاب الله تعالى بتوجيه استدلال الإمام أحمد رحمته الله.

- وعن أبي بكر المروزي، قال: سمعت أبا عبد الله، وقيل، له روى علي بن الحسن بن شقيق، عن ابن المبارك، أنه قيل له: كيف نعرف الله؟ قال: على العرش بحد، فقال: بلغني ذلك عنه وأعجبه، ثم قال أبو عبد الله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ﴾ [سورة البقرة: ٢١٠]، ثم قال: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [سورة الفجر: ٢٢]^(٢).

- وعلق الكرجي على الآيات المستدل بها في الأثر: قوله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ﴾ [سورة البقرة: ٢١٠].

حجة على الجهمية واضحة فيما ينكرون من الحركة والنزول إلى سماء الدنيا^(٣). وقال في موضع آخر فيه بيان أن الآيات واضحة الدلالة على نقض مذهب الجهمية.

(١) «بيان تلبيس الجهمية» (٢/٦١٣-٦١٤).

(٢) «الإبانة الكبرى لابن بطة» (٧/١٥٨) ومن طريق الخلال بسنده من مسائل المروزي.

(٣) «النكت الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام» (١/١٦٠).

وقوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [سورة الفجر: ٢٢].

حجة عليهم شديدة بذكر الجية، وهو نظير قوله - في سورة البقرة -: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ [سورة البقرة: ٢١٠]، وهي حجة خانقة لهم، شديدة عليهم^(١).

وقول النبي ﷺ: «اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء، اقض عنا الدين، وأغننا من الفقر» وكان يروي ذلك عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ^(٢).

- وكما قال الكرجي القصاب: حجة على الجهمية؛ لأن الاستواء في هذا الموضوع هو الاستقرار، فقوله: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾^(٣).

أي استقر عليه، فهو بما استقل العرش منه ﷻ له حد عند نفسه لا بحد يدركه وقد قال كما ترى ﴿قَالِ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ﴾ [سورة فصلت: ٣٨] وهم الملائكة، لا يشك أحد أنهم في السماء، وإذا كانوا عنده، فهو - جل وتعالى - فيها بحد يعرفه من نفسه، وإن عجز خلقه عن كنهه^(٤).

- وقال الدارمي: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ

(١) «النكت الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام» (٤/ ٥١٧).

(٢) «صحيح مسلم» (٤/ ٢٠٨٤).

(٣) «النكت الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام» (١/ ٤٢٦).

(٤) «النكت الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام» (٤/ ٨٠).

وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ ﴿٦٦﴾ [سورة الأعراف: ٢٠٦].

ففي هذه الآية بيان لتحقيق ما ادعينا للحد، فإنه فوق العرش بائن من خلقه.
والأمثلة التطبيقية التي تبين هذه المنظومة المتكاملة التي طبقها أهل السنة
والجماعة في مؤلفاتهم وكيفية إحكامهم للبناء كثيرة جداً.

فالآية التي يستشهدون بها يتبعونها بالحديث أو الأحاديث، ويتبعونها
بالإجماعات المأثورة عن الصحابة والتابعين وتقريرات أئمة الهدى من أهل الحديث،
ويتبعونها بدلالة المعقول المتسقة مع المنقول، ويبينون أن لوازم المقالة الحق حق
ويبينون أن هذا المعنى لهذه المسألة قد استقرت في نفوس العامة.

وتلقاه أهل الإسلام جيلاً بعد جيل يأخذها الآخر عن الأول وخلف عن سلف
تلقتها الأمة بالقبول والتسليم واليقين لا يشك منهم فيها أحد ويبينون أن هذا العلم
والمسألة لا معارض له من جنس هذه الأدلة، بل يبينون أن المعارضة إنما تأتي من
أعداء الرسل ومن الآراء والظنون والتخرصات والأفكار الدخيلة المستوردة فقط.

فهذا البناء المحكم بجميع لبناته هو هذه العقيدة المنشورة في كتب السنة والاعتقاد
السلفية إلا أن فئة من المتأخرين والمعاصرين لتأثرهم بطرائق المتكلمين وبعض
المدارس المتأخرة التي بنت أصولها على أصول مشوشة، وشابها ما شابها من كدر
المتكلمين والآرائين أرادوا إسقاط هذه الكتب أو إسقاط مسائل معينة فيها لا تتناسب
مع سياق الإعذار والموازنات الذي رسخ في نفوسهم ونفوس أهل العصر، فمنهم من
يطعن في كتب السنة بشكل مباشر، ومنهم من يفتح الباب للطعن فيها.

ولا يشك من له عقل أن الطعن في كتب السنة من جهة رواية الحديث الضعيف

فيها كما يصور ذلك أهل عصرنا هو طعن بها وبمؤلفيها وفتح باب للزنادقة والمنافقين
وأهل البدع لإسقاطها وإسقاط معانيها.

